

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو سمير ، الحقيقة لدينا اقتراح من دولة ابو عماد لا ادري هي يرغب بالاصرار عليه ام ان الحكومة اعلنت تبنيها لجميع توصيات لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب .

دولة الاستاذ ابو عماد

دولة السيد مضر بدوان : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع دولة رئيس الوزراء اعلن هنا ايضاً تبني توصيات تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والتوصيات الخمسة الواردة فيه ، انما اردت ايضاً ان يتبنى مجلس الاعيان ما تبناه مجلس النواب من توصيات يكون فيه تكامل اكثر وهذا معروض طبعاً على الأخوة في المجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على تبني توصيات تقرير لجنة الشؤون الخارجية للنواب .

ايضاً بالاجماع وشكراً ، واخيراً :

بسم الله الرحمن الرحيم

اخواني اعضاء مجلس الاعيان

يكل الايمان والثقة والاعتزاز يسعدني ان اعلن نتيجة التصويت والقرار الذي توصلتم اليه : حيث وافق مجلسكم الكريم بجميع اعضاء الحاضرين على مشروع قانون تصديق

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة

حكم غير

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

معاهدة السلام المفقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومكونة دولة اسرائيل كما ورد من الحكومة وكما اقره مجلس النواب الموقر .

وبقرار مجلسكم هذا فان مجلسكم تحيل موقعه في اطار الموقف الوطني الاردني ودوره في مسيرة الحوار الديمقراطي الذي دار في مجلس الاعيان وفي مجلس النواب الموقر ولعي امتداد الوطن كله والذي حظيت به معاهدة السلام بالتأييد والموافقة .

وبالقرار الذي توصلتم اليه تبقي صورة الاردن في وجدانكم وتعمر ضمائركم جميعاً مزهوين فخورين بقيادة جلالة الملك الحسين الهاشمية التاريخية وتضحيات جيشنا العربي والشعب الاردني الوفي وبنفس القدر فان مجلس الاعيان فخور ومتباهي بالتأييد بالتأييد الاردني والعربي والدولي لهذه المعاهدة التي قدمها قائد الوطن هدية مياكة الى شعبة وامته وللجيال القادمة والتي سيتدخل معها بلدنا عهداً جديداً والسلام والأمن والازدهار والدور المؤثر والفاعل على الصعيد العربي والدولي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الامين العام :

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر .



لجنة الخبراء الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٧/جمادى الآخرة/ ١٤١٥ هجرية الموافق ١٢/١/١٩٩٤ ميلادية .

( المجلد ٣٢ )

( العدد ٥ )

### - جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٥

٦

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- تلاوة الاجازات والاعتقالات .

أ . طلب إجازة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف .

ب . طلب إجازة مقدم من سعادة العين السيد سامي الفايز .

٣- تلاوة الكتب الواردة :-

مكونة من الأصل

## الصفحة

- ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٠٩) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-  
مشروع القانون المعدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ مع إجراء التعديل عليه .  
( أحيل الى اللجنة القانونية )
- ٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢١٠) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-  
مشروع قانون معدل لقانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٩٤ مع إجراء التعديل عليه .  
( أحيل الى اللجنة القانونية )
- ٣ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٤٣) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٢ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-  
مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ مع إجراء التعديل عليه .  
( أحيل الى اللجنة القانونية )
- ٤ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٤٤) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٢ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-  
القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية مع إجراء التعديل عليه .  
( أحيل الى اللجنة القانونية )
- ٥ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٥٣) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٢ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-  
مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ وكما أقره مجلس الأعيان .  
( أخذ المجلس علماً بذلك )

## الصفحة

- ٦ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٣١٥) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-  
موازنة الحساب التجاري لوزارة التموين وجدول تشكيلات وظائفه وموازنة المشاريع المتعلقة بها لعام ١٩٩٤ .  
( أحيل الى اللجنة المالية )
- ٤ - قرارات اللجان :-  
١ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ ، بشأن مشروع قانون ٤٥ معدل لقانون مراقبة أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ .
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مكتبة  
البرلمان



محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ١٢/١/١٩٩٤ ميلادي، عقد مجلس الأعيان جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الامة السيد حكم محير.

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

١- معالي السيدة ليلى شرف .

٢- سعادة السيد سامي الفايز .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

١- دولة الدكتور عبدالسلام الجالي .

٢- معالي الدكتور جمال ناصر .

٣- سعادة السيد محمد عودة القرعان .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

١- دولة السيد احمد عبيدات .

٢- معالي الدكتور جواد العنالي .

٣- سعادة الدكتور داود حنايا .

وحضر من الحكومة

١- معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب رئيس الوزراء .

٢- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٣- معالي الدكتورة ريم خلف : وزير الصناعة والتجارة .

٤- معالي الدكتور عبدالرزاق النصور : وزير الأشغال العامة والإسكان .

٥- معالي السيد جمعة حماد : وزير الثقافة .

٦- معالي السيد عادل القضاء : وزير التموين .

٧- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ، جدول الأعمال .

السيد الامين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم على اعفاء السيد الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب معذرة مقدم من معالي السيدة ليلى شرف .

ليلى شرف

١٢/١/١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الأعيان المكرم

بعد التحية والتقدير ،

أرجو قبول اعتذاري عن حضور جلسات مجلس الأعيان ولجانه منذ الخامس عشر من شهر تشرين الثاني الجاري وحتى الرابع من شهر كانون الأول ١٩٩٤ بسبب وجودي خارج المملكة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة العين سامي الفايز المحترم :

بسم الله الرحمن الرحيم

سفارة

المملكة الأردنية الهاشمية .

الدوحة

الرقم : أ د / ١ / ٨١٧

التاريخ : ٢٣ / ١١ / ١٩٩٤

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

دائرة المراسم

أرجو ان انهي الى علم معاليكم بان سعادة العين سامي الفايز موجود حالياً في مستشفى حمد بالدوحة بهدف العلاج من كسر في عظم الحوض تعرض له خلال زيارته لقطر مما يستدعي بقاءه في المستشفى لفترة ثلاثة اسابيع حسب نصيحة الاطباء .

ارجو التلطف بالاطلاع واعلام دولة

رئيس مجلس الأعيان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

السفير

طراد الفايز

ج : طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبدالسلام الجالي المحترم .

د : طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر .

هـ : طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد عودة القرعان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل يوافق

المجلس الكرم على اجازة اصحاب المعالي والسعادة ؟

الجميع : موافقون .

هكذا عند الاصل

السيد الأمين العام :



٣- تلاوة الكتب الواردة :

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٠٩) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ مع إجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م. ن / ٢٦ / ٣٢٠٩

التاريخ : ١٩٩٤ / ١١ / ١٩

دولة رئيس مجلس الأعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السادسة من الدورة العادية الثانية

والمعقدة يوم الأربعاء ١٩٩٤/١١/١٦ ، الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة ، مع إجراء بعض التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، لإجراء مقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون الإدارة العامة  
كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع قانون الإدارة العامة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ -

أ- لمجلس الوزراء ان يفوض رئيس الوزراء أو أي مجلس وزاري متخصص أو أي لجنة وزارية أو نائب رئيس الوزراء أو أي وزير أياً من صلاحياته الإدارية المنصوص عليها في القوانين المعمول بها تحدد حصراً باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام الدستور وله ان يلغى هذا التفويض .

ب- لرئيس الوزراء ان يفوض نائبه أو أي وزير أياً من صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام الدستور .

ج- يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة ، وإذا كان لرئيس الوزراء أكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائب الذي يسميه لهذه الغاية .

أمين عام مجلس الأمة

حكم غير

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

التعديلات التي أجراها مجلس النواب على  
مشروع القانون المعدل لقانون الإدارة العامة  
لسنة ١٩٩٤

المادة ٢-

المعدلة لنص المادة (٥) من القانون الأصلي :

الفقرة (أ) :-

هكذا من الأصل



إضافة عبارة ( تحدد حصراً ) بعد عبارة ( ... صلاحياته الادارية المنصوص عليها في القوانين المعمول بها ) الواردة في ذيل الفقرة ، لتصبح العبارة بالنص التالي :  
( ... صلاحياته الادارية المنصوص عليها في القوانين المعمول بها تحدد حصراً . )

#### الاسباب الموجبة

يمارس مجلس الوزراء بمقتضى القوانين المعمول بها عدداً من الصلاحيات والمسؤوليات بعضها على جانب كبير من الأهمية ، وبعضها الآخر ذات صفة ادارية او اجرائية محضة وتلك الاخيرة تأخذ وقتاً لا بأس به من وقت وجهد المجلس المبلول في هذا المجال ، الأمر الذي شعر به الجميع في الوزارات المتعاقبة ضرورة اناطة هذه الصلاحيات ذات الصلة الادارية بجهة اخرى غير المجلس ، وقد ارتوي ان افضل وسيلة تشريعية يمكن اللجوء اليها ادخال مبدأ التفويض ضمن قانون الادارة العامة بحيث يتمكن مجلس الوزراء من تفويض صلاحياته الادارية المنصوص عليها في القوانين الى رئيس الوزراء او اي وزير آخر مع النص صراحة على حق مجلس الوزراء بالغاء هذا التفويض ، وكذلك تمكين رئيس الوزراء من تفويض صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها الى نائبه او الى اي وزير آخر .

السيد الامين العام :

ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢١٠) تاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون معدل لقانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٩٤ مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٢١٠

التاريخ : ١٩٩٤ / ١١ / ١٩

دولة رئيس مجلس الأعيان الألفهم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بهرضه على مجلسكم الكريم ، لاجراء مقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة القانونية موافقة ،  
شكراً لكم .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون دعاوي الحكومة

كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

د- يجوز للنائب العام بتنسيب من رئيس هيئة الأركان المشتركة او مدير الأمن العام أن يتعذب بأمر خطي أحد الضباط الحقيقين في القوات المسلحة أو الأمن العام ليتولى الدفاع عن الحكومة في الدعاوي الخاصة بالقوات المسلحة والأمن العام سواء أكانت الحكومة مدعية أم مدعى عليها في تلك الدعاوي ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة فيها لدى دوائر الاجراء .

امين عام مجلس الامة

حكم غير

رئيس مجلس النواب

م . سعد هائل السرور

التعديلات التي اجراها مجلس النواب على

مشروع القانون المعدل لقانون دعاوي الحكومة

لسنة ١٩٩٤

المادة ٢ :-

المعدلة لنص الفقرة (د) من المادة (٤) من القانون الأصلي :-

شطب حرف (و) الوارد في العبارة التالية ( يجوز للنائب العام بتنسيب من رئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الأمن العام ... الواردة في مطلع الفقرة والاستعاضة عنه بكلمة ( أو ) لتصبح بالنص التالي :

( يجوز للنائب العام بتنسيب من رئيس هيئة الأركان المشتركة او مدير الأمن العام ... )

هكذا منه الاصل



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : د ع ١ / ٢٩٨٠

التاريخ : ١٢-١٠-١٤١٤

الموافق : ٢٤-٣-١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من  
(مشروع قانون معدل لقانون دعاوي الحكومة  
لسنة ١٩٩٤)، بشكله الذي اقره مجلس  
الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/٣/  
١٩٩٤، مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته  
الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع  
نسختين من مشروع القانون،

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون دعاوي الحكومة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ  
مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه  
فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من  
تعديلات كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (د) من القانون  
الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د- يجوز للنائب العام بالتنسيق من رئيس هيئة  
الاركان المشتركة ومدير الامن العام ان يتدب  
بأمر خطي احد الضباط الحقيقين في القوات  
المسلحة او الأمن العام ليتولى الدفاع عن  
الحكومة في الدعاوي الخاصة بالقوات المسلحة  
والأمن العام سواء اكانت الحكومة مدعية ام  
مدعى عليها في تلك الدعاوي ومتابعة تنفيذ  
الاحكام الصادرة فيها لدى دوائر الاجراء .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون

دعاوي الحكومة

ان التعديل المقترح على الفقرة (د) من  
المادة الرابعة من قانون دعاوي الحكومة رقم  
(٢٥) لسنة ١٩٥٨ هو لتمكين مدير الامن  
العام من التنسيق الى النائب العام بتعيين مدع  
عام للمرافعة امام المحاكم النظامية في الدعاوي  
الخاصة بالامن العام سواء اكان الامن العام  
مدعياً او مدعاً عليه ، وان الاقتراح بهذا  
التعديل يأتي منسجماً بما هو معمول به في  
القوات المسلحة الأردنية .

السيد الامين العام : ج- كتاب معالي  
رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٤٣) تاريخ  
١١/٢٢/١٩٩٤ ، والمتضمن موافقة مجلس  
النواب على :-

مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات  
والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٩٤ مع اجراء  
التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٢٤٣

التاريخ : ٢٢ / ١١ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في  
جلسته السابعة من الدورة العادية الثانية  
والمنعقدة مساء يوم الاحد الموافق ٢٠/١١/  
١٩٩٤ ، الموافقة على مشروع القانون المعدل  
لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة  
١٩٩٤ ، كما ورد من الحكومة مع اجراء  
بعض التعديلات عليه .

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من  
مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على  
مجلسكم الكريم ، لاجراء المقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات  
الاجتماعية كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل  
لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة  
١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة  
١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل  
وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- المعدلة لنص المادة (٥) من القانون  
الاصلي اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

المادة (٢) :

تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل  
باعتبار ما ورد فيها فقرة ( أ ) وازالة الفقرة  
(ب) التالية اليها :

ب- يحظر انشاء أي جمعية ماسوية  
في المملكة .

امين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب  
حكم خير م . سعد هائل السرور

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون

معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة

مكتبة  
مجلس الاعيان



١٩٩٤ ( وقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٥ -

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يتم انشاء الجمعيات والهيئات الاجتماعية بترخيص من الوزير وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- يحظر انشاء اي جمعية ماسونية في المملكة .

#### الاسباب الموجبة لمشروع القانون

المعدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية نظراً لقرار مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر والمنعقدة بتاريخ ١/٢٧/١٩٩٣ الموافقة على اقتراح بقانون رقم (٩) والمتضمن وضع قانون لحظر الماسونية .

وقد وجد من المناسب ايراد هذا الحظر في قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وسنداً لاحكام المادة (٩٥) من الدستور فقد وضع المشروع المقترح .

السيد الامين العام : كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٢٤٤) تاريخ

١٩٩٤/١١/٢٢ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية مع إجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

#### المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٢٤٤

التاريخ : ٢٢ / ١١ / ١٩٩٤

#### دولة رئيس مجلس الأعيان الألفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته السابعة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة مساء يوم الأحد الموافق ١١/٢٠/١٩٩٤ ، الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ ، قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية ، كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه .

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، لاجراء مقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

#### قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤

#### قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /

#### الخطوط الجوية الملكية الاردنية

كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- المعدلة لنص المادة (٨) من القانون الاصيلي اعادتها صياغتها لتصبح بالنص التالي :

أ- يتألف المجلس من :-

رئيس المجلس رئيساً

للمدير العام عضواً

امين عام وزارة المالية عضواً

امين عام وزارة النقل عضواً

مدير الطيران المدني عضواً

رئيس اركان سلاح الجو

الملكي الاردني عضواً

ثلاثة اعضاء من ذوي

الكفاءة والخبرة اعضاء

ب- يعين رئيس المجلس والاعضاء الثلاثة لمدة ثلاث سنوات بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

ج- لمجلس الوزراء اعفاء رئيس المجلس او أي من الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول استقالتهم بقرار يقرن بالارادة الملكية .

د- اذا شغل لأي سبب من الاسباب مركز رئيس المجلس أو أحد الاعضاء المعينين في مجلس الادارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من هذه المادة .

هـ - يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

و- يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

امين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب

حكم خير م. سعد هائل السرور

#### قانون مؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٧٤

#### قانون معدل لقانون مؤسسة عالية

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعديل المادة (٨) من القانون الاصيلي بالغاء ما ورد في الفقرات ( أ ، ب ، ج ) منها والاشتماضة عنه بما يلي :-

هكذا منه لأصل



أ- يتألف المجلس من :

المدير العام  
رئيساً  
وكيل وزارة المالية  
عضواً  
وكيل وزارة النقل  
عضواً  
مدير الطيران المدني  
عضواً  
قائد سلاح الجو الملكي  
عضواً

ثلاثة اعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة  
يعينون لمدة ثلاث سنوات بارادة ملكية بناء  
على قرار من مجلس الوزراء .

ب- لمجلس الوزراء اعفاء جميع او بعض  
الاعضاء المعينين من عضوية المجلس وقبول  
استقالتهم بقرار يقترن بالارادة الملكية .

ج- اذا شغل لاي سبب من الاسباب مركز  
احد الاعضاء المعينين في مجلس الادارة فيعين  
من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (أ) من  
هذه المادة .

١٩٧٤/٦/٦

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ط ي ٤ / ٧٢٤٤

التاريخ : ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢ هـ

الموافق : ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم م ق / ٩٤ /

٢٨٢ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ ومرفقه القانون  
المعدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية  
الملكية الاردنية .

معالي رئيس مجلس النواب

٣. ابث اليكم بصورة عن كتاب معالي رئيس  
الديوان الملكي الهاشمي رقم ن/٨٢/٥/٤٠٩  
تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٣ والمتضمن الرغبة الملكية  
السامية برد القانون المذكور عملاً باحكام  
الفقرة الثالثة من المادة (٩٣) من الدستور .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ن / ٥ / ١٢ / ٤٠٩

التاريخ : ١٩ / ٨ / ١٤١٢ هـ

الموافق : ٢٣ / ٢ / ١٩٩٢ م

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشير لكتاب سيادتكم رقم ط ي ٤ /

١٨٧٧ تاريخ ١٤١٢/٨/٥ هـ الموافق ٢/٩/

١٩٩٢ ومرفقه ( القانون المعدل لقانون مؤسسة

عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لعام

١٩٩٢ بشكله الذي اقره مجلس الاعيان

والنواب .

وبناء على الرسالة الملكية السامية الموجهة

لسيادتكم بتاريخ ١٤ شعبان ١٤١٢ هـ الموافق

١٨ شباط ١٩٩٢م المتضمنة رد القانون

مشروع القانون المعدل لقانون المؤسسة  
الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ وكما اقره  
مجلس الاعيان .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٢٥٣

التاريخ : ٢٢ / ١١ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم م ق /  
٢٦ / ١٨٦٢ تاريخ ١٩٩٤/٦/٥ .

قرر مجلس النواب الثاني عشر في  
جلسته السابعة من الدورة العادية الثانية  
والمنعقدة مساء يوم الاحد الموافق ١١/٢٠/  
١٩٩٤ الموافقة على ( قانون المؤسسة الاردنية  
للاستثمار لسنة ١٩٩٤ ) كما ورد من مجلس  
الاعيان .

ابث لدولتكم مشروع القانون كما اقره  
مجلس النواب لاجراء المقتضى .

واقبلوا الاحترام .

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هذا فقط لعلم

المجلس ، ان مجلس النواب وافق عليه كما

جاءه من مجلس الاعيان .

للمذكور للاسباب الموجبة المبينة فيها لاتخاذ  
الاجراءات المناسبة بناء على التوجيهات الملكية  
السامية ، أعيد لسيادتكم طياً هذا القانون بدون  
تصديق ، راجياً التكرم باجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس ديوان الملكي الهاشمي

اسباب رد القانون المعدل لقانون

مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية

الاردنية لسنة ١٩٩٢

١- ان تولي احد الوزراء منصب رئيس مجلس  
إدارة المؤسسة لا يلبي متطلبات المرحلة الراهنة ،  
خاصة مع كثرة تبدل الحقائق الوزارية الامر  
الذي ينعكس سلباً على ادائها فلا تتحقق معه  
الديمومة والاستقرار لادارتها .

٢- ان ادارة هذه المؤسسة تتطلب تخصصاً  
وتفهماً للنهوض باعباء مسؤولياتها .

لذلك ارتأينا ان يتم تعيين رئيس مجلس  
ادارتها ومديرها العام بارادة ملكية لتحقيق  
الاستقرار والنماء المنشودين لها .

ولكم منا اطيب التحيات ، والسلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الامين العام :

هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم  
(٣٢٥٣) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٢ ، والمتضمن  
موافقة مجلس النواب على :-

هكذا من الاصل



« هذا هو نص مشروع القانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار كما أقره المجلسان وكما سيرسل للحكومة » .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٣٧٧

التاريخ : ١٢ / ٥ / ١٩٩٤

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم م س ٦ / ٢٠٥٣ تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية للتعقد بتاريخ ١٢/١/١٩٩٤ الموافقة على ( مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ ) بشكل معدل .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته السابعة من الدورة العادية الثانية للتعقد بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٤ بالشكل المعدل المذكور .

ابعث لدولتكم خمسين نسخة من القانون المذكور بصيغته النهائية راجياً التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه .

واقبلوا احترامي ،،،،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار

المادة (١) : يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

أ- تنشأ بموجب هذه القانون مؤسسة عامة تسمى ( المؤسسة الاردنية للاستثمار ) ترتبط بالوزير ويكون لها شخصية اعتبارية وذات استقلال مالي واداري ولها ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها النائب العام او اي محام يختاره المجلس .

المادة (٣) : تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على النحو التالي :

اولاً : بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي :  
يناط بالمجلس صلاحية الاشراف العام على المؤسسة والعمل على تحقيق الغايات التي انشئت من اجلها ولتحقق ذلك يعول القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

ثانياً : بالغاء عبارة ( وهيئاتها العامة ) الواردة في الفقرة ( و ) منها .

المادة (٥) : يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
المادة (٩)

أ. يكون للمؤسسة موازنة تقديرية لاتفاقها الراسمالي والجاري عدا الاستثمارات .

ب. تنظيم المؤسسة حساباتها بصورة اصولية حسبما يقرر المجلس ويقوم ديوان المحاسبة بتدقيقها وللمجلس ايضاً تعيين مدقق حسابات قانوني لهذا الغرض .

ج- تنظيم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها يرفع الى مجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية .

المادة (٦) : يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصلي والاستعاضة عنه بالنص التالي :

المادة (١٠) :

أ. تحول المؤسسة الى الخزينة العامة صالي الارباح السنوية المتأتبة من مساهمتها بعد تغطية نفقاتها .

ب. تقوم المؤسسة بأعادة استثمار ارباحها الرأسمالية التي تحققت سنوياً من بيع الاسهم ، والمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان يحول جزءاً من الارباح الرأسمالية للخزينة على ان لا تتجاوز تلك النسبة عن ٥٠٪ من قيمة الارباح الرأسمالية لتلك السنة .

أمين عام مجلس الامة رئيس مجلس الاعيان

حكم خير احمد اللوزي

ثالثاً : باضافة الفقرة (ط) بالنص التالي اليها :  
ط- تفويض من ينوب عنه بالتوقيع من اعضاءه او من موظفي المؤسسة على العقود والمعاملات والاجراءات التي يتخذها المجلس او يوافق عليها .

المادة (٤) : تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

١- تطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .

٢- اعداد مشروع الموازنة التقديرية والحسابات الختامية والتقارير السنوية ورفعها الى المجلس .

٣- الاشراف على موظفي ومستخدمي المؤسسة وادارة جميع اجهزتها .

٤- اعداد التقارير الخاصة بأعمال المؤسسة ووضعها المالي ورفعها الى المجلس .

٥- ممارسة صلاحيات امر الصرف في المؤسسة وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن .

٦- تعيين ممثلي المؤسسة في اجتماعات الهيئات العامة للشركات التي تساهم فيها المؤسسة .

٧- اي صلاحيات اخرى يفوضها له المجلس او تناط به بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها .

مكتبة المحاماة

السيد الامين العام :

٦. كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٣١٥) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

موازنة الحساب التجاري لوزارة التموين وجدول تشكيلات وظائفه وموازنة المشاريع المتعلقة بها لعام ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٣١٥

التاريخ : ١٩٩٤ / ١١ / ٢٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الأقدم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثامنة من الدورة العادية الثانية والمعقدة مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٤/١١/٢٧ الموافقة على موازنة الحساب التجاري لوزارة التموين وجدول تشكيلات وظائفه وموازنات المشاريع المتعلقة بها لعام ١٩٩٤ .

أبحث لدولتكم اربعين نسخة من موازنة هذا الحساب لتكرم بقرضه على مجلسكم الكريم لأجزاء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : الى اللجنة المالية ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ شكراً لكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٧ / ٤ / ١ / ٥٩٢٦

التاريخ : ١٤١٤ / ٤ / ٢٨ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٦ / ٨ م

دولة رئيس مجلس النواب

أبحث اليكم طياً ب (٢٠٠) نسخة من موازنة الحساب التجاري / لوزارة التموين وجدول تشكيلات وظائفه وموازنات المشاريع المتعلقة بها لعام ١٩٩٤ بشكلاها المرفق ، رجاء إحالتها الى مجلس النواب للنظر في اقرارها عملاً بأحكام الفقرة (أ) من المادة الخامسة من قانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

وزارة الحسب  
مجلس الاعيان والبلديات للحسب التجاري ومشاريع  
لوزراء الاعيان للاعوام ١٩٩٢-١٩٩٤

بالالف دينار

| فيسن                              | لغس<br>١٩٩٢   | مفسر<br>١٩٩٣ | اهاده لغس<br>١٩٩٣ | لمطلوب<br>١٩٩٤ |
|-----------------------------------|---------------|--------------|-------------------|----------------|
| <b>أ- الإيرادات</b>               |               |              |                   |                |
| ١- إيرادات تشغيله                 | ٤٥٨٤          | ٥٠٠٠         | ٤٨٦٣              | ٥١٧٥           |
| ٢- إيرادات من قبله                | ٠٠٠           | ٠٠٠٠         | ١٠                | ٠٠٠            |
| ٣- إيرادات اخرى                   | ٤٠٥٨          | ٣٥٠٠         | ٤٩٦٢              | ٥٢٧٥           |
| ٤- دعم الحكومة للمود<br>التموينيه | ٥٢٥٥١         | ٥٢٠٠٠        | ٥١٨٠٠             | ٤٥٢٩٥          |
| <b>مجموع الإيرادات</b>            | <b>٦١١٩٣</b>  | <b>٦٠٥٠٠</b> | <b>٦١٦٣٥</b>      | <b>٥٥٨٤٥</b>   |
| <b>ب- النفقات</b>                 |               |              |                   |                |
| ١- نفقات تجاريه                   | ٥١٣٠          | ٥٠٣٥         | ٥٥٧٤              | ٥١٩٩           |
| ٢- نفقات لوسمليه                  | ٠٠٠           | ٣٤٦          | ٠٠٠               | ٩٠             |
| ٣- عجز المود التموينيه            | ٥٨٦٥٠         | ٥٢٣٣٨        | ٥٧٨٧٦             | ٥٠٦٤٦          |
| <b>مجموع نفقات</b>                | <b>٦٣٧٨٠</b>  | <b>٥٧٧١٩</b> | <b>٦٣٤٥٠</b>      | <b>٥٥١٣٥</b>   |
| <b>صافي لوفر / (تعميز)</b>        | <b>(٢٥٨٧)</b> | <b>٢٧٨١</b>  | <b>(١٨١٥)</b>     | <b>(١٠)</b>    |

مكتبة عبد الرحمن



## النفقات الجارية

[illegible]

July 1950

ملخصه الإبراقات والنظرات للاعوام ١٩٩١-١٩٩٢

| المادة                | قسطي لولي | المقدر | اعادة تقدير | مقدر   | بالات دينار |
|-----------------------|-----------|--------|-------------|--------|-------------|
| رقمها وعزلها          | ١٩٩٢      | ١٩٩٣   | ١٩٩٣        | ١٩٩٤   |             |
| أ / الأيرادات         |           |        |             |        |             |
| الإيرادات أخرى        | ٢٩٢٠      | ٣٤٣٠   | ٤٦٥٠        | ٥٠٠٠   |             |
| الإيرادات ملوبة سابقة |           |        | ١٠          |        |             |
| عم المواد التموينية   | ٥٢٥٥١     | ٥٢٠٠٠  | ٥١٨٠٠       | ٥٢٣٩٥  |             |
| مجموع الأيرادات       | ٥٦٤٨١     | ٥٥٤٣٠  | ٥٦٤٦٠       | ٥٠٣٩٥  |             |
| ب / النفقات           |           |        |             |        |             |
| النفقات الجارية       | ٢٩٢٧      | ٢٩٤١   | ٣٣١٤        | ٣٠٨٧   |             |
| مخز المواد التموينية  | ٥٨٦٥٠     | ٥٢٣٣٨  | ٥٧٨٧٦       | ٥٠٦٤٦  |             |
| نفقات رأسمالية        |           |        |             | ٩٠     |             |
| مجموع النفقات         | ٦١٥٧٧     | ٥٥٢٧٩  | ٦١١٩٠       | ٥٢٨٢٣  |             |
| سلفي لمعز / الورق     | (٥٠٩١)    | ١٥١    | (١٧٣٠)      | (٣٤٢٨) |             |

التفصيلات المالية

| رقمها                     | ملاحظات                     | مبلغ ١٩٩٤ | مبلغ ١٩٩٥ | مبلغ ١٩٩٦ | مبلغ ١٩٩٧ | مبلغ ١٩٩٨ |
|---------------------------|-----------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| ٥٠٠                       | مشتريات ومعدات وآلات وأجهزة |           |           |           |           |           |
| ١- شراء ترانزيتور عدد (٢) |                             | ٤.٠٠٠     | ...       | ...       | ...       | ...       |
| ٢- أجهزة لمشتريات فورارة  |                             | ٥.٠٠٠     | ...       | ...       | ...       | ...       |
| مجموع المصروفات           |                             |           |           |           |           |           |
| ٩.٠٠٠                     |                             |           |           |           |           |           |

Handwritten signature or mark.

الحساب التجاري / الإيرادات

| رقمها      | ملاحظات                                     | مبلغ ١٩٩٤  | مبلغ ١٩٩٥  | مبلغ ١٩٩٦  | مبلغ ١٩٩٧  | مبلغ ١٩٩٨  |
|------------|---|------------|------------|------------|------------|------------|
| ٢٢٥.٠٠٠    | دعم تصدير الأغنام (إذا استمر تصدير الأغنام) | ٢٢٧.٠٠٠    | ٢.٠٠٠.٠٠٠  | ٢٢٥.٠٠٠    | ٢٢٥.٠٠٠    | ٢٢٥.٠٠٠    |
| ٩.٠٠٠.٠٠٠  | وقت مولد على المولد التمويني                | ٩.٠٠٠.٠٠٠  | ٩.٠٠٠.٠٠٠  | ٩.٠٠٠.٠٠٠  | ٩.٠٠٠.٠٠٠  | ٩.٠٠٠.٠٠٠  |
| ٢.٠٠٠.٠٠٠  | مشتريات ومعدات                              | ٢.٠٠٠.٠٠٠  | ٢.٠٠٠.٠٠٠  | ٢.٠٠٠.٠٠٠  | ٢.٠٠٠.٠٠٠  | ٢.٠٠٠.٠٠٠  |
| ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ | مشتريات ومعدات                              | ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ | ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ | ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ | ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ | ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ |
| ٤.٠٠٠.٠٠٠  | مشتريات ومعدات                              | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  |
| ٢١٥.٠٠٠    | مشتريات ومعدات                              | ٢١٥.٠٠٠    | ٢١٥.٠٠٠    | ٢١٥.٠٠٠    | ٢١٥.٠٠٠    | ٢١٥.٠٠٠    |
| ٤.٠٠٠      | مشتريات ومعدات                              | ٤.٠٠٠      | ٤.٠٠٠      | ٤.٠٠٠      | ٤.٠٠٠      | ٤.٠٠٠      |
| ٥.٠٠٠.٠٠٠  | مشتريات ومعدات                              | ٥.٠٠٠.٠٠٠  | ٥.٠٠٠.٠٠٠  | ٥.٠٠٠.٠٠٠  | ٥.٠٠٠.٠٠٠  | ٥.٠٠٠.٠٠٠  |
| ٢.٠٠٠      | مشتريات ومعدات                              | ٢.٠٠٠      | ٢.٠٠٠      | ٢.٠٠٠      | ٢.٠٠٠      | ٢.٠٠٠      |
| ٢٢.٠٠      | مشتريات ومعدات                              | ٢٢.٠٠      | ٢٢.٠٠      | ٢٢.٠٠      | ٢٢.٠٠      | ٢٢.٠٠      |
| ٤.٠٠٠.٠٠٠  | مشتريات ومعدات                              | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  | ٤.٠٠٠.٠٠٠  |
| ٩.٠٠٠      | مشتريات ومعدات                              | ٩.٠٠٠      | ٩.٠٠٠      | ٩.٠٠٠      | ٩.٠٠٠      | ٩.٠٠٠      |
| ١٥.٠٠      | مشتريات ومعدات                              | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      |
| ١٥.٠٠      | مشتريات ومعدات                              | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      | ١٥.٠٠      |
| ٧٩٢.٠٠     | مشتريات ومعدات                              | ٧٩٢.٠٠     | ٧٩٢.٠٠     | ٧٩٢.٠٠     | ٧٩٢.٠٠     | ٧٩٢.٠٠     |

Handwritten note: ملاحظات على الحساب



[illegible]

ملاحظات عامة حول كسوف الاستهلال والشمس الضوئى لعام ١٩٩٢

١- الفهم

- ١- بلغت كمية الفخ السهلة لعام ١٩٩٢ / ٧/٣ / ١٩٩٢ = ٢٠٥٢٧ طن  
 أي أن الاستهلاك لمدة مالية واحدة = ٦٠٠٤٤ طن  
 بما فيه كمية الفخ البلدي المشفى من المزارعين خلال السنة المالية ١٩٩٢ حوالي (٥٠٠٠٠) طن .
- ٢- يتم اخذ الاحتياط لمعالجة المياه العادمة بمعدل ٥% تقريبا .
- ٣- بلغت المصاريف التي يتحملها كل طن (١١٠ دينار للسودا) اما الوطن الواحد من المنتجين المحليين فيتحمل كافة التكاليف والتوزيع والتي تبلغ : ٤٠ فلسا .

٢- الألف :

- أ - بلغت كمية الاستهلاك حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ ٢٢٢٥٧ طن  
 أ ب - أي ما يعادل ٧٨٥١٤ طن خلال سنة كاملة  
 ب - خصص لعام ١٩٦٤ كمية (٨٠٠٠) طن لمعالجة الزيادة السكانية المتوقعة علما بأنه تم اقتصاد عدد السكان  
 ج - ٤ ملايين نسمة وبمعدل استهلاك الفرد الواحد ١٨٠ كغم خلال العام واقتساب استهلاك خمسة شهور  
 د - سفر شراء ٣٣٠ دولار للفرد والكميات بسعر شراء ٤٤٥ دولار للفرد  
 هـ - تم اقتساب نسبة ١٠% من الاستهلاك بسعر الصرف ٩٠% بالسعر المضمون  
 و - تم اقتساب بمصاريف الإذاعة ١٤ دينار للفرد الواحد

٢٠٠٠

- ١- بلغت كمية الاستهلاك حتى ١٩١٣/٦/٢٠ (٧١.٥٧) طن وبلغت عام ١٥٨١١٤ طن. مدفوعا وحر.
  - ٢- تم تخصيص كمية (١٦.٠٠٠) طن عام ١٩١٤ بما شابه اعتماد عدد السكان ٤ ارسنة ملايين سنة ومعدل استهلاك الفرد - (١٨) كغم خلال العام واختصار سعر وسطي لنشرا ٢٤٠ دولار للفطن
  - ٣- اذ في الاعتبار ان استهلاك النخلة والتمر والحمض تفقد ٤٤% والحر ٥٦%.
  - ٤- تم اختيار تصاريه السكر منتج - ر ١٤ دينار للفطن الواحد.
  - ٥- الحليب
- 
- ١- بلغت كمية الاستهلاك لعامية ١٩١٣/٦/٢٠ ١٢٨٤١٥٠ كرتونة وبها يصح معدل الاستهلاك خلال العام (٧٧٦٨٥٠) كرتونة.
  - ٢- لم يأخذ في الاعتبار عند تخصيص (٨٥.٠٠٠) كرتونة لعام ١٩١٤ على اساس ان عدد السكان ٤ ملايين سنة تقريبا فرد ٢ الكيلو خلال العام حيث اهد رادة ١٠٠ على استهلاك ١٩١٢.
  - ٣- كمية الحليب ناعا ١٢٨٥٠٠٠ كرتونة والتمر والحمض ٨٥٠٠٠ كرتونة.
  - ٤- تم اختيار سعر ٥٠٠ دينار هاروك الكرتونة الواحدة.

6031, 40150

٥- الشعير

- أ- تم تخصيص (٥٤٠٠٠٠) طن لعام ١٩٩٤ .
- ب- كمية الاستهلاك حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ بلغت (٢١٥٨٤٨) فيسج معدل الاستهلاك السنوي (٥٥٠٠٠٠) طن .
- ج- مما تم تخصيص الكمية لعام ١٩٩٤ اخذ في الاعتبار التوزيع من كمية الموجود التي كانت تخطط مع الشعير .
- د- تم احتساب مبلغ - ١٤ دينار مزارع للطن الواحد للشعير المستورد و ٤٠٠ طن للشعير المحلي .

٦- القمح

- أ- كمية الاستهلاك لغاية ١٩٩٢/٦/٢٠ (١٥٢٥٩٢) طن اي ان معدل الاستهلاك السنوي لغاية العام هو (٢٠٧١٨٤) طن .
- ب- تم تخصيص (٢٠٠٠٠٠) طن لعام ١٩٩٤ .
- ج- تم احتساب بمزارع للطن الواحد من القمح ٤٤٠٠ دينار .

٧- الدجاج

- أ- بلغت كمية الاستهلاك حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ (٧٦٦٠) طن اي ان معدل الاستهلاك السنوي ١٥٢٢٠ طن .
- ب- تم تخصيص (١٢٠٠٠) طن خلال عام ١٩٩٤ حيث اخذ في الاعتبار زيادة نسبة فضيلة .
- ج- تم احتساب ٥٠٠٠ طن كمبيعات بسعر الكفة للوزن السلعة والباقي للاستهلاك المحلي .

٨- اللحوم المجمدة

- أ- كمية الاستهلاك حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ بلغت (٢٤٢٠٢٤٠) طن اي ان معدل الاستهلاك السنوي هو (٦٨٤٠٨٠) طن .
- ب- تم تخصيص ١٠٠٠ طن خلال عام ١٩٩٤ حيث اعد بالاعتبار نسبة زيادة معلولة .
- ج- تم احتساب بمزارع للطن الواحد مبلغ ٣١ دينار .

٩- الزيت

- أ- بلغت كمية الاستهلاك حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ (٥٦٦٩٥) كرتونة اي ان معدل الاستهلاك السنوي (١١٢٢١٠) كرتونة .
- ب- تم تخصيص (١٢٥٠٠٠٠) كرتونة زيت اساسي خلال عام ١٩٩٤ واخذ في الاعتبار نسبة زيادة معلولة خلال عام ١٩٩٤ .
- ج- تم احتساب بمزارع الكرتونة للزيت ٤٠٠ دينار .

١٠- الفول

- أ- الاستهلاك حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ (١٤٦١) طن اي ان معدل الاستهلاك السنوي ١٨٩٢ طن .
- ب- تم تخصيص (١٦٠٠٠) طن من الفول (١٥٠٠٠) طن من الفول (٢٥٠٠٠) طن من الفول .
- ج- لم يتم شراء الفول مستورد حتى هذا التاريخ .
- د- كان امداد الفول المحلي قليل حيث تم شراء كمية ٧٠ سمعون طناً .
- هـ- يتم كمية (١٥٠٠) طن دينار (أعلى اما كمية الكمية لا تشتت على اساس - ٤٠٠ دولار

١١- الحمص

- أ- بلغ الاستهلاك حتى ١٩٩٢/٦/٢٠ (٨٧٢) طن اي ان معدل الاستهلاك السنوي لعام (١٢٥٤) طن .

- ب- تم تخصيص كمية ٢٥٠٠ طن خلال عام ١٩٩٤ حيث اخذ في الاعتبار بنسبة زيادة محدودة .

- ١٢- اخذ في الاعتبار ان سعر صرف الدولار ٧٠٠ ليرة .

- ١٣- تم اعتماد اسعار بيع المواد حسب القرارات العائدة والمتعلق عليها مع وزارة المالية

- ١٤- تم تحديد كمية ٥٠٠٠ كرتونة فدان من جميع الانواع حسب الكشف العراقي .

مكونة من الفول



## مربح المصروف

خلال الإيرادات والنفقات للأعوام (١٩٩٢-١٩٩٤)

بالآلاف دينار

| المادة            | لغتي | مقتر | اعادة تقدير | مقتر | الضمانات |
|-------------------|------|------|-------------|------|----------|
| رلمها وعرفها      | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٣        | ١٩٩٤ |          |
| أ- الإيرادات      |      |      |             |      |          |
| ١- إيرادات تشغيله | ٢٣١٥ | ٢٦٠٠ | ٢٠٦٤        | ٢١٧٥ |          |
| ٢- إيرادات أخرى   | ٤١   | ١٥   | ١٢٥         | ١٢٥  |          |
| مجموع الإيرادات   | ٢٣٥٦ | ٢٦١٥ | ٢١٨٩        | ٢٣٠٠ |          |
| ب- النفقات        |      |      |             |      |          |
| ١- نفقات الجارية  | ١٠٥٠ | ٩٠٤  | ١٠٢٢        | ٩٢١  |          |
| مجموع النفقات     | ١٠٥٠ | ٩٠٤  | ١٠٢٢        | ٩٢١  |          |
| صافي الوفر        | ١٣٠٦ | ١٧١١ | ١١٦٢        | ١٣٧٩ |          |

لجنة المستهلكات لم تأخذ بعين الاعتبار

## لصل :- لمصروف الأيرادات

| المادة                             | لغتي    | مقتر    | اعادة تقدير | مقتر    | رلمها وعرفها |
|------------------------------------|---------|---------|-------------|---------|--------------|
| ١٩٩٢                               | ١٩٩٣    | ١٩٩٣    | ١٩٩٤        |         |              |
| ١- الإيرادات التشغيلية             | ٢٠٠٠    | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠       | ١٥٠٠٠   |              |
| أ- بدلات التخزين                   | ١٥٦٤٠٠٠ | ١٨٠٠٠٠٠ | ١٢٥٤٠٠٠     | ١١٦٠٠٠٠ |              |
| ب- بدلات تبريع من قبله             | ٧٤٩٠٠٠  | ٧٩٠٠٠٠  | ٨٠٠٠٠٠      | ١٠٠٠٠٠٠ |              |
| ج- بدلات تحته من لمصروفات للمبازات |         |         |             |         |              |
| ٢- الإيرادات الأخرى                | ٣١٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ٥٠٠٠٠       | ٥٠٠٠٠   |              |
| أ- إيرادات قبلي                    | ١٠٠٠٠   | ٥٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠       | ١٠٠٠٠   |              |
| ب- فوائد البنوك                    | ١٥٠٠٠   | ١٥٠٠٠   | ١٥٠٠٠       | ١٥٠٠٠   |              |
| ج- إيرادات سنوات مبله              |         |         |             |         |              |
| مجموع الإيرادات                    | ٢٣٥٦٠٠٠ | ٢٦١٥٠٠٠ | ٢١٨٩٠٠٠     | ٢٣٠٠٠٠٠ |              |

مجلس الأعيان





## تلك تجارة

**الفصل : منظمة الجورده**

[illegible]

المطبخ الياباني

خلاصة الأبرار والنفقات للأعوام  
(١٩٩٢ - ١٩٩٤)

| الملاحظات | مقدّر<br>١٩٩٤ | إعادة تقدير<br>١٩٩٣ | مقدّر<br>١٩٩٣ | فعلي<br>١٩٩٢ | القيمة اسمها وعنوانها                         |
|-----------|---------------|---------------------|---------------|--------------|---|
|           |               |                     |               |              | الائتمادات                                    |
|           | ٨٠٠<br>٥٠     | ٦٧٩<br>٤٣           | ٩٠٠<br>٢٥     | ٦٦٩<br>٣١    | ١- ايرادات تشغيله<br>٢- ايرادات اخرى          |
|           | ٨٥٠           | ٧٢٢                 | ٩٢٥           | ٧٠٠          | مجموع الايرادات                               |
|           |               |                     |               |              | ب/ التفتتات                                   |
|           | ٦٥٨           | ٦٧٥<br>-            | ٦٢٢<br>٢٤٦    | ٦٧٥          | أ. التفتتات الجارية<br>ب. التفتتات الرأسمالية |
|           | ٦٥٨           | ٦٧٥                 | ٩٧٨           | ٦٧٥          | مجموع التفتتات                                |
|           | ١٩٦           | ٤٧                  | (٥٢)          | ٢٥           | مضالي المعجز                                  |

July 11 1930

## الفلوكس الجارية

تعداد: ۱۰۰

[illegible]

الحساب التجارى :

| رقمها                                   | عنوانها                              | الدرجة أو<br>الرتاب | العدد<br>لشت<br>١٩٩٣ | العدد<br>لشت<br>١٩٩٤ | إيضاحات |
|---|--------------------------------------|---------------------|----------------------|----------------------|---------|
| <b>المستويات</b>                        |                                      |                     |                      |                      |         |
|   | ١. باحث اقتصادي / محلل مالي / محاسب  | ٣٠٠ - ٥٠٠           | ٤                    | ٤                    |         |
|   | ٢. محاسب                             | ١١٠ - ١٥٠           | ١٣                   | ١٣                   |         |
|   | ٣. مساعد محاسب / منسق                | ٧٥ - ١١٥            | ٧                    | ٧                    |         |
|   | ٤. أمين صندوق                        | ٧٥ - ١٠٥            | ٤                    | ٤                    |         |
|   | ٥. بائع مراكز توزيع                  | ٧٥ - ١٠٥            | ٢١                   | ٢١                   |         |
|   | ٦. كاتب / نسخ                        | ٦٥ - ١٠٠            | ٢                    | ٢                    |         |
|   | ٧. مراقب أسعار                       | ٥٠ - ٧٠             | ٢٠                   | ٢٠                   |         |
|   | ٨. سائق بلد ألب                      | ٢٠ - ١٠٠            | ١                    | ١                    |         |
|   |                                      |                     | ٧٢                   | ٧٢                   |         |
| <b>مجموع ثمنين الوسيط /<br/>الجويده</b> |                                      |                     |                      |                      |         |
| <b>الإدارة</b>                          |                                      |                     |                      |                      |         |
|   | ١. مدير                              | ١٢٥ - ٣٠٠           | ١                    | ١                    |         |
|   | ٢. مراقب عام                         | ١٠٠ - ١٥٠           | ١                    | ١                    |         |
|   | ٣. محاسب                             | ١١٠ - ١٥٠           | ١                    | ١                    |         |
|   | ٤. مساعد محاسب / منسق                | ٧٥ - ١١٥            | ١                    | ١                    |         |
|   | ٥. أمين صندوق                        | ٧٥ - ١٠٥            | ٢                    | ٢                    |         |
|   | ٦. كاتب / نسخ / ممثل كمبيوتر / مبرمج | ٦٥ - ١٠٠            | ٧                    | ٧                    |         |
|   | ٧. مأمور استعلامات                   | ٦٠ - ٩٠             | ٣                    | ٣                    |         |
|   | ٨. منسق داخلي                        | ٧٥ - ١١٥            | ٣                    | ٣                    |         |
|   | ٩. طابع                              | ٦٥ - ١٠٠            | ١                    | ١                    |         |
|   | ١٠. مأمور مخيم                       | ٦٠ - ٨٠             | ٣                    | ٣                    |         |
|   | ١١. حارس                             | ٥٥ - ٧٠             | ١٤                   | ١٤                   |         |
|   | ١٢. مواصل                            | ٥٥ - ٧٠             | ٣                    | ٣                    |         |
|   | ١٣. مستنصر                           | ٥٥ - ٧٠             | ١                    | ١                    |         |
|   |                                      |                     | ٤١                   | ٤١                   |         |
|   | <b>المختبر</b>                       |                     |                      |                      |         |
|   | ١. رئيس قسم                          | ١١٠ - ١٥٠           | ١                    | ١                    |         |
|   | ٢. فني مختبر                         | ١٠٠ - ١٤٠           | ٣                    | ٣                    |         |
|   |                                      |                     | ٤                    | ٤                    |         |

40-11-1-50



| المادة                       | رقبها | هوائها | الترتيب<br>بالدينار | العدد<br>لسته<br>١٩٩٢ | العدد<br>لسته<br>١٩٩٢ | البيانات |
|------------------------------|-------|--------|---------------------|-----------------------|-----------------------|----------|
| <u>المستودعات</u>            |       |        |                     |                       |                       |          |
| ٢٤ - رئيس قسم المستودعات     | ٢٤    |        | ١٠٠-١١٠             | ٢                     | ٢                     |          |
| ٢٥ - مأمور مستودع            | ٢٥    |        | ١١٥-٢٥              | ١١                    | ١١                    |          |
| ٢٦ - مأمور لبنان             | ٢٦    |        | ١٠٠-٦٥              | ٣                     | ٣                     |          |
| ٢٧ - مدقق                    | ٢٧    |        | ١١٥-٢٥              | ٢                     | ٢                     |          |
| ٢٨ - حارس                    | ٢٨    |        | ٢٠-٥٥               | ٣                     | ٣                     |          |
| <u>الحركة</u>                |       |        |                     |                       |                       |          |
| ٢٩ - مأمور الحركة            | ٢٩    |        | ١٦٠-١٢٥             | ١                     | ١                     |          |
| ٣٠ - سائق آليه لنقله         | ٣٠    |        | ١٦٠-١٢٠             | ٣                     | ٣                     |          |
| ٣١ - سائق ثلاثه كبيره        | ٣١    |        | ١٦٠-١٢٠             | ٢                     | ٢                     |          |
| ٣٢ - سائق باص                | ٣٢    |        | ١٤٠-١٠٠             | ٤                     | ٤                     |          |
| ٣٣ - سائق ثلاثه صغيره        | ٣٣    |        | ١٠٠-٧٠              | ٤                     | ٤                     |          |
| ٣٤ - سائق                    | ٣٤    |        | ١٠٠-٧٠              | ٧                     | ٧                     |          |
| ٣٥ - سائق بلد آب             | ٣٥    |        | ١٠٠-٧٠              | ٢                     | ٢                     |          |
| <u>الصوامع</u>               |       |        |                     |                       |                       |          |
| ٣٦ - رئيس قسم الهندس / ادارى | ٣٦    |        | ٢٥٥-١٢٥             | ١                     | ١                     |          |
| ٣٧ - فني كبير باص            | ٣٧    |        | ١٤٠-١٠٠             | ٢                     | ٢                     |          |
| ٣٨ - فني ميكانيك             | ٣٨    |        | ١٤٠-١٠٠             | ٢                     | ٢                     |          |
| ٣٩ - فني تشغيل لوجه          | ٣٩    |        | ١٤٠-١٠٠             | ١                     | ١                     |          |
| ٤٠ - مأمور مستودع            | ٤٠    |        | ١١٥-٢٥              | ٣                     | ٣                     |          |
| ٤١ - مأمور لبنان             | ٤١    |        | ١٠٠-٦٥              | ٢                     | ٢                     |          |
| ٤٢ - مأمور رالده تفريغ       | ٤٢    |        | ٢٥-٦٠               | ٢                     | ٢                     |          |
| ٤٣ - سائق                    | ٤٣    |        | ١٠٠-٢٠              | ٢                     | ٢                     |          |
| <u>المجموع</u>               |       |        |                     |                       |                       |          |
|                              |       |        |                     | ١٥                    | ١٥                    |          |

| المصادف                       | رقمها | المراسم | العدد<br>لبن<br>١٩٩٣ | العدد<br>لبن<br>١٩٩٣ | إيضاحات |
|-------------------------------|-------|---------|----------------------|----------------------|---------|
| شلاحة التبريد                 |       |         |                      |                      |         |
| ٤٤- رئيس قسم /مهندس/ إداري    |       | ٢٥٥-١٢٥ | ١                    | ١                    |         |
| ٤٥- فني تبريد                 |       | ١٤٠-١٠٠ | ٦                    | ٦                    |         |
| ٤٦- مأمور مستودع              |       | ١٤٥-٢٥  | ٦                    | ٦                    |         |
| ٤٧- سائق                      |       | ١٠٠-٢٠  | ١                    | ١                    |         |
| ٤٨- سائق رافعة                |       | ١٠٠-٢٠  | ٥                    | ٥                    |         |
|                               |       |         | ١٩                   | ١٩                   |         |
| المشتريات                     |       |         |                      |                      |         |
| ٤٩- رئيس قسم /مهندس/ إداري    |       | ٢٥٥-١٢٥ | ١                    | ١                    |         |
| ٥٠- مهندس كهرباء / ميكانيك    |       | ١٥٥-١١٥ | ١                    | ١                    |         |
| ٥١- فني كهرباء                |       | ١٤٠-١٠٠ | ٢                    | ٢                    |         |
| ٥٢- فني ميكانيك               |       | ١٤٠-١٠٠ | ١                    | ١                    |         |
| ٥٣- فني لحام كهرباء - واكسجين |       | ١٤٠-١٠٠ | ٣                    | ٣                    |         |
| ٥٤- فني خراطة                 |       | ١٤٠-١٠٠ | ٣                    | ٣                    |         |
| ٥٥- فني تشكول صاج             |       | ١٤٠-١٠٠ | ٣                    | ٣                    |         |
| ٥٦- فني دھان                  |       | ١٤٠-١٠٠ | ١                    | ١                    |         |
| ٥٧- رسام                      |       | ١٤٠-١٠٠ | ١                    | ١                    |         |
| ٥٨- نجار                      |       | ١٤٠-١٠٠ | ١                    | ١                    |         |
| ٥٩- مواسرجي                   |       | ١٤٠-١٠٠ | ١                    | ١                    |         |
|                               |       |         | ١٨                   | ١٨                   |         |
| المستودعات الفنية             |       |         |                      |                      |         |
| المركبة                       |       |         |                      |                      |         |
| ٦٠- رئيس قسم /مهندس/ إداري    |       | ٢٥٥-١٢٥ | ١                    | ١                    |         |
| ٦١- مساعد رئيس قسم /فني       |       | ١٤٠-١٠٠ | ١                    | ١                    |         |
| ٦٢- مخازن فني                 |       | ١٤٠-١٠٠ | ٢                    | ٢                    |         |
| ٦٣- مخلف فني                  |       | ١١٥-٢٥  | ٢                    | ٢                    |         |
| ٦٤- محاسب كاردكس              |       | ١٤٠-١٠٠ | ٣                    | ٣                    |         |
| ٦٥- محاسب كلفة                |       | ١٥٠-١١٠ | ١                    | ١                    |         |
|                               |       |         | ١٥                   | ١٥                   |         |

day 1250

المراجع : الكتاب الحجارى  
البرنامج :

| المادة                     | التراتب  | العدد | العدد | إيضاحات |
|----------------------------|----------|-------|-------|---------|
| رقمها                      | بالدينار | لينة  | لينة  |         |
| المبلغ المخصص              |          | ١٩٩٣  | ١٩٩٤  |         |
| ٦٦- رئيس قسم/مهندس/إداري   | ٢٥٠.١٢٥  | ١     | ١     |         |
| (مدير مطبعة)               |          |       |       |         |
| ٦٧- رئيس طابعين            | ٦٠٠.٥٠٠  | ١     | ١     |         |
| ٦٨- مساعد رئيس طابعين      | ٢٥٠.٢٥   | ١     | ١     |         |
| ٦٩- مهندس كهرباء / ميكانيك | ٢٥٠.١٢٥  | ١     | ١     |         |
| ٧٠- محاسب                  | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |         |
| ٧١- مساعد محاسب/ممثل       | ١١٥.٧٥   | ٢     | ٢     |         |
| ٧٢- خازن لني               | ١٤٠.١٠٠  | ١     | ١     |         |
| ٧٣- لني كهربائي            | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |         |
| ٧٤- لني ميكانيك            | ١٤٠.١٠٠  | ٤     | ٤     |         |
| ٧٥- مراتب مطبعة            | ١٣٠. ٩٥  | ٤     | ٤     |         |
| ٧٦- مساعد مراتب مطبعة      | ١٢٠. ٩٠  | ٤     | ٤     |         |
| ٧٧- مأمور مستودع           | ١١٥. ٧٥  | ٣     | ٣     |         |
| ٧٨- مأمور لبنان            | ١٠٠. ٦٥  | ١     | ١     |         |
| ٧٩- سائق فلك طحين سائب     | ١٦٠.١٢٠  | ٤     | ٤     |         |
| ٨٠- سائق                   | ١٠٠. ٧٠  | ٣     | ٣     |         |
| ٨١- سائق رافعة             | ١٠٠. ٧٠  | ٣     | ٣     |         |
| ٨٢- مراتب محال             | ١٠٠. ٧٠  | ١     | ١     |         |
|                            |          | ٢٧    | ٢٧    |         |
| المبلغ الاثر/الموجود       |          |       |       |         |
| ٨٣- رئيس قسم/مهندس/إداري   | ٢٥٠.١٢٥  | ١     | ١     |         |
| ٨٤- محاسب                  | ١٨٠.١٢٠  | ٤     | ٤     |         |
| ٨٥- مساعد محاسب            | ١٢٠. ٨٠  | ٤     | ٤     |         |
| ٨٦- محاسب                  | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |         |
| ٨٧- مراتب إنتاج            | ١٣٠. ٩٥  | ١     | ١     |         |
| ٨٨- أمين صندوق             | ١٥٠. ٧٥  | ١     | ١     |         |
| ٨٩- كاتب مبيعات            | ١٠٠. ٦٥  | ١     | ١     |         |
| ٩٠- كاتب صرف               | ١٠٠. ٦٥  | ١     | ١     |         |

المحل : الحساب الفججاري  
البرامج :

| المادة              | رأبها    | عرازها | البراسب | العدد | العدد | الملاحظات |
|---------------------|----------|--------|---------|-------|-------|-----------|
|                     |          |        | بالعملة | لنت   | لنت   |           |
|                     |          |        |         | ١٩٩٩  | ١٩٩٩  |           |
| ١١. فني كهربائي     | ١٤٠.١٠٠  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ١٢. فني ميكانيك     | ١٤٠.١٠٠  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ١٣. مأمور مستودع    | ١١٥. ٧٥  | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ١٤. مأمور استعلامات | ٩٠. ٦٠   | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ١٥. مشرف تشغيل      | ١٠٠. ٦٥  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ١٦. سائق باص        | ١٤٠. ١٠٠ | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ١٧. سائق حوزيج      | ١٠٠. ٧٠  | •      | •       | •     | •     |           |
|                     |          | ٢٩     | ٢٩      |       |       |           |
| ١٨. مرآب عام        | ١٥٠. ١٠٠ | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ١٩. مساعد محاسب     | ١١٥. ٧٥  | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ٢٠. أمين صندوق      | ١٠٥. ٧٥  | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ٢١. منسك            | ١١٥. ٧٥  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٢٢. موظف فحص تشغيل  | ١١٥. ٧٥  | ٤      | ٤       | ٤     | ٤     |           |
| ٢٣. كاتب باص        | ١٠٠. ٦٥  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٢٤. سائق            | ١٠٠. ٧٠  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٢٥. مأمور ملقم      | ٨٠. ٦٠   | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ٢٦. حارس            | ٧٠. ٥٥   | ٤      | ٤       | ٤     | ٤     |           |
|                     |          | ٢١     | ٢١      |       |       |           |
| المستودعات المادية  |          |        |         |       |       |           |
| ٢٧. مأمور مستودع    | ١١٥. ٧٥  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٢٨. مأمور لبنان     | ١٠٥. ٦٥  | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
|                     |          | ٢      | ٢       |       |       |           |
| الموارد البشرية     |          |        |         |       |       |           |
| ٢٩. رئيس قسم /إداري | ٢٥٥. ١٢٥ | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ٣٠. مهندس كهربائي   | ١٥٥. ١١٥ | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٣١. مهندس ميكانيك   | ١٥٥. ١١٥ | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٣٢. فني مختبر       | ١٤٠. ١٠٠ | ١      | ١       | ١     | ١     |           |
| ٣٣. محاسب           | ١٥٠. ١٠٠ | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |
| ٣٤. مساعد محاسب     | ١١٥. ٧٥  | ٢      | ٢       | ٢     | ٢     |           |

Doyle, Eric





المجلس : الحساب التجاري  
البرنامج :

| المادة                       | الترتيب  | العدد | العدد | الملاحظات |
|------------------------------|----------|-------|-------|-----------|
| رقمها                        | بالميلاد | لنة   | لنة   |           |
|                              |          | ١٩٩٤  | ١٩٩٣  |           |
| المشغل والمشتريات            |          |       |       |           |
| الفنية                       |          |       |       |           |
| ١٦٣. رئيس قسم /مهندس /إداري  | ٢٥٥.١٢٥  | ١     | ١     |           |
| ١٦٤. فني كهربائي             | ١٤.١٠٠   | ١     | ١     |           |
| ١٦٥. فني ميكانيك             | ١٤.١٠٠   | ١     | ١     |           |
| ١٦٦. فني لحام كهرباء واكسجين | ١٤.١٠٠   | ١     | ١     |           |
| ١٦٧. فني لحام كهرباء واكسجين | ١٤.١٠٠   | ٢     | ٢     |           |
| المخبر الآلي /إدارة          |          |       |       |           |
| ١٦٨. رئيس قسم /مهندس /إداري  | ٢٥٥.١٢٥  | ١     | ١     |           |
| ١٦٩. مهندس                   | ١٨٠.١٢٠  | ٢     | ٢     |           |
| ١٧٠. مساعد مهندس             | ١٢.٨٠    | ٢     | ٢     |           |
| ١٧١. محاسب                   | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |           |
| ١٧٢. مراقب إنتاج             | ١٣.٩٥    | ١     | ١     |           |
| ١٧٣. أمين صندوق              | ١٠٥.٧٥   | ١     | ١     |           |
| ١٧٤. كاتب مبيعات             | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ١٧٥. كاتب صرف                | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ١٧٦. فني كهربائي             | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |           |
| ١٧٧. فني ميكانيك             | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |           |
| ١٧٨. مستودع                  | ١١٥.٧٥   | ١     | ١     |           |
| ١٧٩. سائق                    | ٩٠.٦٠    | ١     | ١     |           |
| ١٨٠. خرب تخطيط               | ١٠٠.٦٥   | ٢     | ٢     |           |
| ١٨١. سائق باص                | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |           |
| ١٨٢. سائق توزيع              | ١٠٠.٧٥   | ٢     | ٢     |           |
| المخازن الآلية               |          |       |       |           |
| المديرية                     |          |       |       |           |
| ١٨٣. مدير                    | ٣٠٠.١٢٠  | ١     | ١     |           |
| ١٨٤. مساعد مدير              | ١٥٥.١١٥  | ١     | ١     |           |
| ١٨٥. رئيس قسم فني            | ١٥٥.١١٥  | ١     | ١     |           |

المجلس : الحساب التجاري  
البرنامج :

| المادة                       | الترتيب  | العدد | العدد | الملاحظات |
|------------------------------|----------|-------|-------|-----------|
| رقمها                        | بالميلاد | لنة   | لنة   |           |
|                              |          | ١٩٩٤  | ١٩٩٣  |           |
| ١٨٦. رئيس قسم مالي           | ١٥٠.١٠٠  | ١     | ١     |           |
| ١٨٧. رئيس قسم إنتاج          | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |           |
| ١٨٨. رئيس قسم تسويق          | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |           |
| ١٨٩. محاسب                   | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |           |
| ١٩٠. فني لحام كهرباء واكسجين | ١٤.١٠٠   | ١     | ١     |           |
| ١٩١. مراقب تسويق             | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |           |
| ١٩٢. مساعد محاسب             | ١١٥.٧٥   | ١     | ١     |           |
| ١٩٣. مستودع                  | ١١٥.٧٥   | ١     | ١     |           |
| ١٩٤. كاتب شؤون               | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ١٩٥. كاتب طباع               | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ١٩٦. كاتب لوازم              | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ١٩٧. كاتب سجلات              | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ١٩٨. سائق                    | ١٠٠.٦٥   | ٢     | ٢     |           |
| مخبر راس المين               |          |       |       |           |
| ١٩٩. رئيس قسم /مهندس /إداري  | ٢٥٥.١٢٥  | ١     | ١     |           |
| ٢٠٠. مهندس                   | ١٨٠.١٢٠  | ٢     | ٢     |           |
| ٢٠١. مساعد مهندس             | ١٢.٨٠    | ٢     | ٢     |           |
| ٢٠٢. محاسب                   | ١٥٠.١١٠  | ١     | ١     |           |
| ٢٠٣. مراقب إنتاج             | ١٣.٩٥    | ١     | ١     |           |
| ٢٠٤. أمين صندوق              | ١٠٥.٧٥   | ١     | ١     |           |
| ٢٠٥. كاتب مبيعات             | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ٢٠٦. كاتب صرف                | ١٠٠.٦٥   | ١     | ١     |           |
| ٢٠٧. فني كهربائي             | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |           |
| ٢٠٨. فني ميكانيك             | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |           |
| ٢٠٩. مستودع                  | ١١٥.٧٥   | ١     | ١     |           |
| ٢١٠. سائق باص                | ٩٠.٦٠    | ١     | ١     |           |
| ٢١١. سائق توزيع              | ١٠٠.٦٥   | ٢     | ٢     |           |
| ٢١٢. سائق باص                | ١٤٠.١٠٠  | ٢     | ٢     |           |
| ٢١٣. سائق توزيع              | ١٠٠.٧٥   | ٢     | ٢     |           |
| ٢١٤. سائق                    | ١٠٠.٧٥   | ٢     | ٢     |           |

مجلس الأعيان



تمثل : الحساب الختامي  
البرامج :

| المادة                             | الترتيب  | العدد | العدد | الإيضاحات |
|------------------------------------|----------|-------|-------|-----------|
| رقمها                              | بالميلاد | ١١١٢  | ١١١٣  |           |
| مشروع الأعمال                      |          |       |       |           |
| ٢٤٠- مدير مشروع الأعمال            | ١٦٠-١٣٠  | ١     | ١     |           |
| ٢٤١- مساعد مدير                    | ١٣٠-١٠٠  | ١     | ١     |           |
| ٢٤٢- رئيس قسم الخزائن              | ١٢- ٢٢   | ١     | ١     |           |
| ٢٤٣- رئيس قسم احكام بطاقات الاعمال | ١٢- ٢٢   | ١     | ١     |           |
| ٢٤٤- رئيس قسم                      | ١٢- ٢٢   | ٨     | ٨     |           |
| ٢٤٥- غايطة ارتباط                  | ١٢- ٢٢   | ٢     | ٢     |           |
| ٢٤٦- مخلص                          | ١٢- ٢٢   | ٢     | ٢     |           |
| ٢٤٧- مخلص                          | ١٢- ٢٢   | ٨     | ٨     |           |
| ٢٤٨- امين صندوق                    | ٢٢- ٥٢   | ٤٢    | ٤٢    |           |
| ٢٤٩- مأمور مستودع                  | ٢٢- ٥٢   | ٦٥    | ٦٥    |           |
| ٢٥٠- امين سجل                      | ٢٢- ٥٢   | ٢     | ٢     |           |
| ٢٥١- كاتب                          | ٦٥- ٤٥   | ٥     | ٥     |           |
|                                    |          | ١٤٠   | ١٤٠   |           |
|                                    |          | ١٦٠   | ١٦٠   |           |
| مجموع الفصل                        |          |       |       |           |

السيد الامين العام :

٤- قرارات اللجان :-

١. قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١١/٢٨/١٩٩٤ ، بشأن مشروع قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الاخ مقرر اللجنة المالية لبحث البند الاخير على جدول الاعمال .

الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية :



بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الأعيان بتاريخ ٦ ، ١١/٢٨/١٩٩٤ ، برئاسة سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة وبحضور أعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسعادة السادة :

سالم مساعدا ، مروان الحمود ، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، محمد عودة القرعان ، حماد المعاينة .

وحضر الاجتماع سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية ومعالي وزيرة الصناعة والتجارة الدكتور ويدا خلف .

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ المحال الى اللجنة من مجلس الأعيان لدراسة وإعطاء التوصية اللازمة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مواد القانون المذكور قررت اللجنة ما يلي :

المواد (٣،٢،١) الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

المادة (٤)

المعدلة لنص البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة ( وبالإضافة الى ذلك فان للوزير في الحالة الأخيرة وقف العمل باجازة أي نوع آخر من أنواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها ) الواردة في اخرها .

وبناءً على اقتراح من اللجنة فقد أكدت معالي وزيرة الصناعة والتجارة ضرورة تعديل النظام المنصوص عليه في المادة (٥٣) من القانون بحيث يجعل إلزامياً على الوزارة أن تعيد النظر في تحديد الشروط والاحكام العامة وحدود المسؤولية إما إنقاصاً أو زيادة أو تقييداً مرة أو أكثر كل سنتين .

مجلس الأعيان

## المادة (٥)

المعدلة للمادة (٥٦) من القانون الأصلي  
قررت اللجنة إعادة صياغتها على النحو التالي :  
( على الرغم مما ورد في قانون  
الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات  
التأمين الجديدة وفقاً لنظام يحدد الشروط التي  
يجب ان تتوفر لتسجيل أي شركة جديدة

وعلى الشركات القائمة ان توفق أوضاعها طبقاً  
لاحكام النظام الجديد وخلال المدة الزمنية التي  
يحددها النظام ) .  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافق  
على قرارها هذا .  
حكم خير  
امين عام مجلس الامة . مجلس الأعيان

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤معدل قانون أعمال التأمين

## اللجنة المالية

مجلس الأعيان

| قرار اللجنة المالية                             | قرار مجلس النواب                       | المادة ١ - المادة ٢                    | المادة ١ - المادة ٢                    | المادة ١ - المادة ٢                    |
|---|--|--|--|--|
| المادة ١ -<br>مراقبة كما وردت من<br>مجلس النواب | المادة ١ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ١ -<br>مراقبة كما وردت بالمشروع | المادة ١ -<br>مراقبة كما وردت بالمشروع | المادة ١ -<br>مراقبة كما وردت بالمشروع |
| المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت من<br>مجلس النواب | المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع |

مجلس الأعيان  
١٢/١/٩٤



*[Handwritten signature]*

| قرار اللجنة الثانية                       | قرار مجلس النواب   | المادة كما وردت في المشروع   | المادة كما وردت في القانون الأصلي   |
|---|--|--|---|
|   |  | يحدد بموجب نظام يصدر يقتضي هذا القانون كل من المد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة الأردنية وألمد الأدنى لرأس المال المحول لبيع الشركة الأجنبية أو وكيل التأمين المعتمد .  | ب - على الشركة الأردنية التي يقل رأسماله المدفوع عن ستمائة ألف دينار قبل صدور هذا القانون أن توفق أرباحها مع أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة عن طريق الاندماج مع شركة تأمين أو أكثر من الشركات الأردنية أو الأجنبية ، وإذا لم يحقق الاندماج على هذا الوجه ألمد المقرر لرأس المال في هذه المادة فيجوز في هذه الحالة السماح للشركة الناتجة من الدمج بزيادة رأسمالها وفقاً لأحكام الفقرة في قانون الشركات المعمول بها .   |
| المادة ٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب | المادة (٧) المعدلة المادة (٧) من القانون الأصلي يضاف إلى آخرها العبارة التالية :<br>شريطة أن تكون ودعة الشركة الأجنبية ضعف ودعة الشركة المحلية على الأقل . | المادة ٣ - ينفي نص المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-<br>المادة ٧ -<br>على كل من شركات التأمين الأردنية وشركة التأمين الأجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة أن تقدم تأميناً كودية للوفاء بالتزاماتها وتحدد قيمة | المادة ٧ -<br>أ - على الشركات الأردنية قبل المباشرة في أعمالها أن تقدم تأميناً كودية مقلدوما :<br>١ - مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الحياة .<br>٢ - مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الادخار وتكوين الأموال .<br>٣ - خمسة وسبعون ألف دينار عن عارسة كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .<br>ب - على الشركات الأجنبية قبل المباشرة بأعمالها أن تقدم تأميناً كودية مقلدوما :<br>١ - مائة وخمسون ألف دينار عن عارسة أعمال التأمين على الحياة .<br>٢ - مائة وخمسون ألف دينار عن عارسة أعمال تأمين الادخار وتكوين الأموال .<br>٣ - مائة ألف دينار عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى . |

| قرار اللجنة الثانية | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في المشروع  | المادة كما وردت في القانون الأصلي   |
|---------------------|------------------|---|---|
|                     |                  | الوديعة الواجب تقديمها من الشركات بموجب نظام يصدر يقتضي هذا القانون . | ١ - مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الحياة .<br>٢ - مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الادخار وتكوين الأموال .<br>٣ - خمسة وسبعون ألف دينار عن عارسة كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .<br>ب - على الشركات الأجنبية قبل المباشرة بأعمالها أن تقدم تأميناً كودية مقلدوما :<br>١ - مائة وخمسون ألف دينار عن عارسة أعمال التأمين على الحياة .<br>٢ - مائة وخمسون ألف دينار عن عارسة أعمال تأمين الادخار وتكوين الأموال .<br>٣ - مائة ألف دينار عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى . |

هذا ما بينه

*[Handwritten mark]*

| المادة كما وردت في القانون الأصلي  | المادة كما وردت في التشريع   | قرار مجلس النواب                       | قرار اللجنة المالية  |
|--|--|--|--|
| المادة ٢٣٣ -<br>ج- تجزئ على الشركات القائمة توفيقاً لوضعها وفقاً لإحكام الفقرتين ( أ ) و ( ب ) من هذه المادة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وللوزير بناء على تسميته المراقب كديمها مدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى. | المادة ٤ -<br>١- للوزير بناء على تسميته المراقب إيقاف الإجازة لنوع واحد أو أكثر من أنواع التأمين لمدة لا تزيد على ستة في أي من الحالات التالية : | المادة ٤ -<br>مراقبة كما وردت بالتشريع | المادة ٤ -<br>مراقبة كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في آخرها :             |
|  |  |  | ( وبالإضافة الى ذلك فإن للوزير في الحالة الأخيرة وقف العمل بإجازة أي نوع آخر من أنواع التأمين التي |

[illegible]

May 12, 1950



| قرار اللجنة المالية  | قرار مجلس النواب   | المادة كما وردت في المشروع   | المادة كما وردت في القانون الأصلي   |
|--|--|--|---|
| المادة ٥ -<br>إعادة صياغتها على النحو التالي :<br>( على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل الشركة وفقاً لنظام التأمين الجديدة وفقاً لنظام التأمين الجديدة وتحت الشروط التي يجب أن تتوفر لتسجيل أي شركة جديدة وعلى الشركات جديده ان توفق أحكام النظام الجديد طبقاً لأحكام النظام الجديد وخلال المدة الزمنية التي يحددها النظام ) . | إعادة صياغة المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :<br>المادة ٥٦ -<br>على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات التأمين الجديدة المستوفية لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسمية الوزير ووفق نظام يصدر لهذه الغاية . | المادة ٥ -<br>ينفي نص المادة (٥٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-<br>المادة ٥٦ -<br>على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون إلا بقرار من مجلس الوزراء يصدر على تسمية من الوزير ، شريطة أن يجاوز مجموع الأسماء المحققة في المملكة لجميع شركات التأمين وفقاً لآخر سنة مالية لها أربعة أعمال مجموع رؤوس الأموال المدفوعة لتلك الشركات معافاً إليها رأس مال أي شركة جديدة يوزن تسجيلها . | المادة ٥٦ -<br>بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون إلا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسمية من الوزير ، شريطة أن يجاوز مجموع الأسماء المحققة في المملكة لجميع شركات التأمين وفقاً لآخر سنة مالية لها أربعة أعمال مجموع رؤوس الأموال المدفوعة لتلك الشركات معافاً إليها رأس مال أي شركة جديدة يوزن تسجيلها . |

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر ، معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر :



دولة الرئيس في الواقع انا حضرت الاجتماع للجنة ولم احضر الاجتماع الثاني الذي عقد في ٢٨ من الشهر واعتلرت عن الحضور من خلال مدير مكتب رئيس المجلس ولي تحفظات عديدة على مشروع القانون كما ورد ، حتى لا أخل على المجلس وقته الثمين فأنا اكتفي بأن أقدم التحفظات مكتوبة الي امانة المجلس لاعتمادها كجزء من المحضر .

على أي حال اعتراضني يتصب بشكل رئيسي على المادة (٥) من القانون وسأقترح تعديل عليها عندما نصل إليها في بحث هذا القانون وشكراً .

دولة الرئيس

الزملاء والزميلات الافاضل .

بصفتي أحد أعضاء اللجنة المالية أجد لزاماً علي توجهاً للدقة أن أبن ما يلي :-

اولاً : يشير تقرير اللجنة بأنني قد حضرت اجتماعي اللجنة المذكورين في تقريرهما بينما الحقيقة أنني حضرت الاجتماع الاول وأرسلت اعتذاراً عن حضور الاجتماع الثاني لأسباب إضطرارية ، وقد أرسلت اعتذاري عن طريق مدير مكتب رئيس المجلس صباح يوم ١١/٢٨/١٩٩٤ .

ثانياً : بين التقرير وبالطريقة التي صيغ بها وكأنني حضرت الاجتماع الثاني ووافقت على قرار اللجنة كما ورد في تقريرها وهذا أيضاً غير دقيق . وعليه أرجو من مقرر اللجنة ان يعتمد الدقة عند اعداد التقارير حتى تكون انعكاساً دقيقاً لمجريات الأمور في مداولات اللجنة .

وأسمح لي يا دولة الرئيس أن أنتقل الى موضوع التقرير نفسه واجد هنا أيضاً أن موقعي متناقض مع توصية اللجنة فيما يتعلق بالمادة الخامسة والمتعلقة بتعديل المادة ٥٦ من القانون الأصلي حول السماح بتسجيل شركات تأمين جديدة في الأردن بموجب نظام خاص يوضع لهذه الغاية . وقبل ان أقدم اقتراحي المحدد حول هذه المادة أرجو أن أبن لدولتكم ولللمجلس الكريم المعلومات التالية .

مكتبة امه لاصول

لقد قامت الحكومة بتعديل قانون التأمين في عام ١٩٨٧ بغية تحقيق الاهداف التالية :-  
اولاً :- الحد من الفوضى التي كانت قائمة بسوق التأمين حيث كانت هناك ٣٣ شركة ووكالة تأمين أجنبية تعمل بالاردن وبطريقة جعلت وضع المؤمن له (المستهلك) في خطر للاسباب التالية :-

أ- المنافسة الشديدة بين الشركات بحيث أصبحت اجور التأمين متدنية لدرجة ان شركات اعادة التأمين بدأت ترفض قبول الاخطار من شركات اردنية . فأذا علمنا مثلاً ان نسبة اعادة التأمين للاخطار في الاردن تتراوح بين ٧٠٪ الى أكثر من ٩٠٪ فإن عدم قبول شركات اعادة التأمين بتغطية هذه الاخطار يضع المؤمن له في وضع لا يستطيع تحصيل مطالباته من الشركات المؤمنة .

ب- في مجال تأمين السيارات كانت أسعار التأمين ضد الغير تصل الى أقل من ٤ دنانير للسيارة الواحدة وكانت الشركات التي تؤمن بهذه الاسعار لا تفي بالتزاماتها نحو المؤمن لهم مما ادى الى مشاكل كبيرة بين الشركات واصحاب السيارات وخاصة اذا كانت هناك حوادث وفاة ما ادى الى مشاكل اجتماعية وعشائرية كثيرة بين الناس .

ج- اجتذبت الشركات عن التطوير والتحديث لفلة ايراداتها . واصبحت تراجع في مسؤوي ادائها وتلزم موظفيها وكفاءة ادارتها وفي ذلك الخطار كبيرة . ويجب ان لا ننسى ان شركة التأمين هي شركة مالية ترتب مسؤوليات

مالية بين المتعاقدين ، الشركة والمؤمن له وأي عجز من الشركة في تنفيذ هذا العقد يؤدي الى مشاكل خلافية كبيرة .

ثانياً : شكلت الشركات فيما بينها جمعية سميت بجمعية شركات التأمين ولم تكن لهذه الجمعية أية قوة على تنظيم القطاع لعدم الزامية الانضمام اليها او الالتزام بقراراتها . ولذلك أصبح هناك فراغ كبير خاصة فيما يتعلق برفع سوية شركات التأمين أو اخلاقيات المهنة

ثالثاً : تعتبر وزارة الصناعة والتجارة ممثلة في مراقبة التأمين المرجع الحكومي الرقابي والتنظيمي لهذا القطاع . ومع احترامي الشديد للذين يعملون في هذه المهنة فان مؤهلهم العلمي وعددهم لا يمكنهم من القيام باعمالهم .

رابعاً : وعلى ضوء هذه الاوضاع فقد تم الاستعانة بخبراء محليين وأجانب قاموا باعداد عدة تقارير حول سوق التأمين وتوصلت الحكومة آنذاك الى مجموعة من القرارات صدرت اولاً كقرارات للجنة التنمية في رئاسة الوزراء ثم وضعت بتشريع خاص عند رفض الشركات التجاوب مع المقترحات الموضوعة .

وعليه فقد تم تعديل القانون بحيث نص القانون الجديد على :-

اولاً :- زيادة رأسمال شركات التأمين الى ٦٠٠ ألف دينار على ان تتم الزيادة عن طريق الدمج لا عن طريق رفع رأسمال الشركة بموجب احكام قانون الشركات . ويتبع عن

السماع بتسجيل شركات جديدة قبل وضع نظام خاص لهذه الغاية وكان رأي اللجنة ان تتضمن المادة ٥ المعدلة للمادة ٥٦ بعض الشروط الرئيسية ضماناً بتحسين اداء ومستقبل قطاع التأمين على ان ترد هذه الشروط في القانون .

الا أنني أفاجأ اليوم بأن تعديل المادة هذه لم يتطرق الى هذه الشروط بل اكتفى بأن يتم التسجيل بموجب نظام خاص يوضع لهذه الغاية . وعندي هنا تحفظ على هذه المادة كما وردت من اللجنة .

لقد أتسمت السنوات التي تلت تعديل القانون الأخير بتحسين في اداء شركات التأمين واصبح سوق الاردن مقبولاً لمعديي التأمين الجيدين وتحسن اداء الشركات باستثناء خسائر لحقتها نتيجة قطاع التأمين الازامي التي رفضت الحكومات المتعاقبة تعديل اسعاره الى ان قررت معالي الوزارة قبل عام تشكيل لجنة خبراء يسمي احدهم اتحاد شركات التأمين الازامي التي رفضت الحكومات المتعاقبة تعديل اسعاره الى ان قررت معالي الوزارة قبل عام تشكيل لجنة خبراء يسمي احدهم اتحاد شركات التأمين والثاني تسمية الوزارة للدراسة هذا السوق وتقديم اقتراحها في شهر كانون الثاني من هذا العام . وجاء التقرير وما زالت الاسعار تراجح مكانها وموضوع التأمين الازامي قائم وسبب توتر لعلاقات الوزارة مع شركات التأمين وكذلك لم يتم اتحاد شركات التأمين بالدور المؤمل منه في تحسين اداء واخلاقيات

ذلك ان أنخفض عدد الشركات الى ١٧ شركة تعمل الآن في الاردن وخرج من السوق ١٦ شركة أكثر من نصفها كانت وكالات لشركات اجنبية تحصل الاقساط وترسلها الى الخارج بالعمولات الصعبة وكان بذلك ضرر على الاقتصاد الوطني . إلا أن انخفاض عدد الشركات ابقى المنافسة والغى المزاخمة بحيث اصبحت حقوق المؤمن لهم محفوظة بصورة أفضل .

ثانياً : بموجب التعديل المذكور تحولت جمعية شركات التأمين الى اتحاد والزم القانون الشركات بالانضمام اليه وتنفيذ قراراته خاصة في اخلاقيات ممارسة المهنة .

ثالثاً : توجهت الوزارة نحو تقوية الرقابة على شركات التأمين من خلال زيادة فعالية مراقبة التأمين وخاصة بتدقيق او التاكيد من قدرة شركات اعادة التأمين التي تتعامل معها الشركة المحلية .

رابعاً : وضعت الحكومة نظام التأمين الازامي للسيارات لمعالجة مشكلة هذا القطاع وفرضت أسعاراً للتأمين ما زالت مطبقة حتى يومنا هذا رغم المطالبات الكثيرة المقدمة من الشركات .

قامت اللجنة ببحث هذا الموضوع مع معالي وزارة الصناعة والتجارة في اجتماع اول عقد في آخر يوم في الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٤ ثم بحث الموضوع مجدداً في ١٠/٦/١٩٩٤ . وعلى أي حال فقد كان لدى اللجنة ، وحسب فهمي اصراراً على اجراء التعديلات المذكورة في التقرير مع ضرورة عدم

هكذا جهة لأصل



مهنة التأمين . وما زالت الرقابة الجيدة والتنظيم الحكومي لقطاع التأمين أقل بكثير مما هو مطلوب .

وقامت الوزارة باستدعاء الخبراء بعد ارسال القانون الى مجلس النواب لدراسة هذا القطاع ومعرفة اساليب معالجته .

ولهذا فان الحل لا يكمن في زيادة عدد شركات التأمين بدون وضع الشروط التي تضمن ان الشركات الجديدة ستكون قادرة على تحسين القطاع لا العودة به الى الفوضى التي كانت قائمة بالسابق . وهذا يعني ان تتضمن المادة الخاصة بتسجيل شركات التأمين الشروط اللازمة لضمان ذلك .

واقترحي في هذا المجال :-

تعاد صياغة المادة الخامسة للمادة ٥٦ من القانون الاصلي على النحو التالي :-

#### المادة ٥

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات التأمين الجديدة وفقاً للنظام يحدد الشروط التي يجب ان تتوفر لتسجيل أي شركة جديدة . وعلى ان يشمل هذا النظام الشروط التالية :-

١- الحد الأدنى للكفاية المالية للمؤسسين ومدى خبرتهم ومزتهم العلمية والسمنة التي يتمتعون بها .

٢- ان تكون الشركة شركة مساهمة عامة اردنية .

٣- ان تكون حاصلة على كتاب نوايا من شركات عالمية لاعادة التأمين تقبل اعادة تأمين اخطارها في حالة السماح لها بالعمل في قطاعات التأمين المختلفة .

٤- أن تلتزم باعمال التأمين في قطاعات جديدة لا تعمل بها الشركات الحالية بالاضافة على قطاعات التأمين الاخرى .

ب- على الشركات القائمة ان توفى اوضاعها طبقاً لاحكام النظام الجديد وخلال المدة الزمنية التي يحددها النظام على ان لا تقل عن سنتين من تاريخ نفاذه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاخ جودت السبول اذا يرى المجلس ان نغنيه من قراءة مواد القانون ونحصر بحثنا في كل مادة عندنا يكون لأي احد من الاخوة رأي او اعتراض او اقتراح عليها .

فهل يوافق المجلس الكريم على اعفاءه من التلاوة ونحصر البحث في النقاط نقطة نقطة حسب ما يتكلم الاخوة اعضاء المجلس ؟

وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١) تتعلق بتسمية القانون وقد اوجبت اللجنة المالية بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .



دولة رئيس المجلس : المادة (١) معروضة للبحث ، هل لاحد اعتراض عليها ؟ شكراً لكم .

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من مجلس النواب ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢) تلني نص المادة (٦) من القانون الاصلي والاستعاض عنه بنص جديد يجعل تحديد رأس المال المدفوع بنظام وليس برقم كما هو وارد في القانون الحالي المعمول به .

دولة رئيس المجلس : ايضاً المادة (٢) توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة عليها كما جاءت من مجلس النواب .

السيد المقرر : سيدي الرئيس السبب في الموافقة ان الافضل تحديد مثل هذه الامور في نظام وليس برقم معين لان ذلك يوفر امورنا اللازمة ، هذا سبب التعديل وتوجهت اللجنة الي الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة للمادة (٢) ؟ معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراولة :

انا ارى هنا ان رأس المال يجب ان يحدد بقانون فان يصدر نظام لتحديد رأس المال غير جائز لانه لا يجوز للنظام ان يتعارض مع القانون ، النظام ينفذ القانون ولا ينشئ احكاماً جديدة زيادة على نص القانون وهذا نص دستوري تصدر انظمة بموجب القوانين على ان لا تخالف احكام القانون فأقدر ان وجود رأس المال ذكره في القانون ضرورة اما النظام إلا اذا وضع حد وترك زيادة والنقص ، انما النظام هنا اذا تطلب احكام يتضمنها هذا القانون فان النظام باطل .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة سيدي الرئيس ترك هذا الامر الى تحديد نظام لا يتعارض من وجهة نظري مع نصوص القانون فانا لا اختلف مع سيدي واستاذي ابو هشام لا اختلف معه في وجهة نظره وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي العين جودت السبول .

هكذا يجب ان يكون

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة سيدي الرئيس ترك هذا الامر الى تحديده بنظام لا يتعارض من وجهة نظري مع نصوص القانون فانا لا اختلف مع سيدي واستاذي ابو هشام لا اختلف معه في وجهة نظره وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي العين جودت السول .

السيد جودت السول : شكراً سيدي الرئيس ، انا لا اعتقد بان ترك هذا الامر لكي يتم تحديده بموجب لا يشكل مخالفة دستورية ، وبالتالي فإذا ارثىء المشرع ان يترك هذا الجانب لكي يعالج بنظام توفيراً للمرونة التي يتطلبها جائز ولا ينطوي على مخالفة في الدستور كما اعتقد وكما ارجح لكن لو فيما يتعلق برأي الخاص كنت اود لو ان النص يتضمن شرطاً بان لا يقل او لا تقل قيمة رأس المال عما تم تحديده في القانون النافذ حالياً ، تفادياً لما قد يتضمنه النظام المقترح من خفض لنسب او لقيم رؤوس الاموال لهذا النوع من الشركات نظراً لأهميتها .

اما فيما يتعلق بانها مخالفة للدستور فيجوز ان تعالج في نظام كما ارجح وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس ، زميلي الاستاذ جودت بكاد يجوز ان لا تعارض بين النظام والقانون وأنا اجزم ان لا تعارض بين النظام والقانون ، لان القانون

يجعل لاحكام النظام فليس هنالك تعارض اطلاقاً وهذا امر درجت عليه كافة التشريعات ، واما فيما يتعلق بالنسبة للتمني لوضع حد معين ثم يعطى النظام حق النزول بالحد او الصعود عنه .

فاعتقد ايضاً انه لا مجال للأخذ بهذه الامنية لان ترك الموضوع بأكمله للنظام اجدى ويحقق المرونة المطلوبة وبخاصة في ظل تغيرات كثيرة تحدث في الاسواق المالية وعلى اسعار العملة وقيمة العملة بشكل عام .

الذي يلبي متطلبات المرحلة القادمة هو ترك هذا الامر بمجمله للنظام . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : الاخ جودت وافقتي من حيث لا يشعر ولا يريد ان يوافقني ، لكن وافقتي عندما قال :

مع وضع شرط لرأس المال .

فمعتاها لو لم نضع الشرط فهو مخالفة .

اذاً انا تطرقت انه يجب ان يذكر رأس المال في القانون وعندها يكون النظام يتحرك ضمن احكام القانون وليس انشاء اوضاع جديدة في القانون .

ولذلك انا اؤيد الاخ جودت بأنه يوضع في القانون هذا النظام حيث تتلافى هذه الناحية الدستورية او غير الدستورية .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السول .

السيد جودت السول :



يا سيدي انا لم اقترح ان يوضع في القانون قلت كنت اتقن ، وان كان الاخ طاهر قد حاول من خلال مداعبته ( ان يأخذ عبارة ) اكاد ان اجزم تركت هذا الهامش لكي اتفادى الاختلاف مع معالي ابو هشام .

انا لم اقترح ان يترك الامر لكي يسار لتراجعه في نص القانون .

انا اختلفت من الناحية الفنية هل يجوز ان يترك ذلك لكي يسار الى اصداره بموجب نظام ؟ نعم يجوز .

هذا هو ما اردت ان اوضحه وان اوضح موقفي في مداخلتي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، استاذنا المقرر هل عندك شيء ؟

السيد المقرر : الموضوع واضح سيدي الحقيقة مع الشرح الذي قدم .

دولة رئيس المجلس : الحقيقة في توصية اللجنة المالية بان يوافق على نص المادة (٢) كما جاءت من النواب .

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة ، شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣) يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه ايضاً كما فعل بالنسبة الرأس المال بان يتم تحديد الوديعة بنظام وليس كما هي واردة في النص الاصلي .

مجلس النواب اجري تعديلاً على مشروع الحكومة اضافة عبارة : شريطة أن تكون وديعة الشركة الاجنبية ضعف وديعة الشركة الاجنبية المحلية على الأقل .

وهذا تعديل في محله ، وترى اللجنة الموافقة عليه كما جاء معدلاً من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : اذاً المادة (٣) توصي اللجنة الكريمة بالموافقة عليها كما جاءت من النواب .

ولا ارى اعتراض من احد .

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة ، شكراً لكم .

هكذا تمت الاصل



السيد المقرر : المادة (٤) سيدي الرئيس  
تلقي نص البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي وتستعيض عنه بنص آخر فحواه انه في حالة فرض تأمين الزامي في اي نوع من انواع التأمين في جانب من جوانبه وتوقفت شركة عن العمل في هذا التأمين الاجباري في هذا الجانب الذي هو التأمين الاجباري وتوقفت شركة او اكثر عن العمل بهذا الجانب من التأمين فيحق للوزارة ان توقف الشركة عن ممارسة ذلك النوع من التأمين بكامله ، وكان مشروع الحكومة والذي وافق عليه مجلس النواب يعطي للوزير ايضاً الحق بوقف العمل باجازة اي نوع آخر من انواع التأمين الذي تمارس الشركة العمل فيها .

وجدت اللجنة ان لا علاقة الحقيقية تربط بين ايقاف العمل باي نوع آخر من التأمين بذلك النوع الذي فيه جانب اجباري .

ولذلك اقترحت اللجنة وتوصي اللجنة ان تشطب العبارة الأخيرة التي كانت واردة في مشروع الحكومة ووافق عليها مجلس النواب المقرر والتي تنص الآتي :

( وبالإضافة الى ذلك فاعن للوزير في الحالة الأخيرة وقف العمل باجازة اي نوع من أنواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها )

مثلاً من انواع التأمين التأمين على الحياة وهذا امر مستمر وله صيغيات فنية اساساً وفي الترامات ويسرني ان اقول ان بحثنا الحقيقة مع معالي وزارة الصناعة والتجارة انها اتفقت مع

اللجنة على شطب هذه العبارة وتوصي اللجنة بقبول توصيتها .

دولة رئيس المجلس : اذاً المادة (٤) معروضة على المجلس الكريم بما جاء من مجلس النواب وما اوصت به اللجنة . معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً سيدي الرئيس ، كآني سمعت من السيد المقرر ان الامر مقتصر على انواع التأمين الاجباري .

ينما بين ايدينا من نص جاء على شكل مطلق وليس مقتصراً على التأمين الاجباري فقط .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : اسمح لي سيدي الرئيس ، المادة (٧) ينقسم الى قسمين القسم الاول لغاية الشولة يعني الرابع الاسطر الاولى زائد الكلمة في السطر الخامس حتى الشولة : اذا لم تباشر الشركة اعمالها في اي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت مدة لا تقل عن سنة عن اصدار عقود التأمين في اي نوع منها .

هذا هو الجانب العام الذي يمكن الوزارة ويعطي الوزير الحق في ايقاف الشركة عن العمل به .

الشق الآخر شق مختلف مع ان هنالك شوله بين الفقرتين واذا كان نوع التأمين للسوح بممارسته يشتمل او اصبح يشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون او

الدكتور رجائي المعشر : سيدي الرئيس انه في هذه النقطة بالذات فيها ضرر للمؤمن لهم اكثر ما يلحق الضرر بالشركة في حالة تطبيق هذه العقوبة لو افترضنا ان التأمين في مثل تأمين قطاع السيارات هناك تأمين الزامي وتأمين شامل وجاءت احدى الشركات ورفضت قبول التأمين الازامي بهذه الحالة يحق للوزير ان يلغي حق الشركة في ممارسة عمل التأمين في قطاع السيارات ككل بما فيه سيارات النقل الى آخره ، اما مثلاً اذا قررت لسبب ما ان تلغي التأمين على الحياة لان الشركة توقفت عن التأمين الازامي على السيارات . في هذه الحالة لا يلحق الشركة ضرر بقدر ما يلحق الضرر للمؤمن لهم فلا يوجد علاقة ، يصبح هناك ما في علاقة بين نوع التأمين الملغى ونوع التأمين الازامي والقسم المربح منه ان الشركات تحاول تحتفظ عليه وعند بحث هذا الموضوع مع الوزارة وجدت ان هذا الكلام صحيح وكان الافضل ان لا يرد في القانون حتى لا تعرض الشركات المؤمنة للمستهلكين بمشاكل تعرضهم او ترفع عنهم تغطية تأمينية في مرحلة من المراحل بسبب قرار لمعاقبة الشركة ولم يأتي لمعاقبة المؤمن لهم فكان لا بد من ازالة هذا النص من المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .  
دولة السيد مضر بدران : مع احترامي للرأي الثاني فكأنه لم يرد لي وزير الصناعة اذا امتنعت شركة تأمين عن تأمين السيارات الازامي ان تقفز الى الغاء التأمين على الحياة .

في اي تشريع آخر وامتنعت عن اصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة ايام وليس سنة ، عندها هذا الذي توقفنا عنده ونقترح شطب وبالإضافة ، سبع ايام عندها يستحق بحكم الوزير ان يوقف العمل في هذا النوع ، وفي تمييز بين العام والخاص وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، الواقع انا مع قرار مجلس النواب لان باعتقادي ان المشروع اتى لمعالجة حالة هي التي انشأت هذا المشروع ويمكن ان تكون هذه المادة هي المادة الرئيسية التي اراد المشرع ان يعدل في قانون التأمين لنقطة خلافية بين الوزارة وشركات التأمين عندما امتنعت شركات التأمين عن التأمين الازامي للسيارات وابتعت التأمين على جميع السيارات ما عدى التأمين الازامي بحجة ان التأمين الازامي مخسر لها ، عندئذ اضطرت الحكومة بتقديم هذا المشروع لان تأمين السيارات كتأمين كسلة كاملة هو مربح لشركات التأمين فلذلك اتت الاضافة التي ذكرها سعادة المقرر واجدها بانها ضرورية واذا خلقت فعندئذ فالهدف من هذا المشروع في اعتقادي قد انتفى ولا لزوم له ويبقى قانون التأمين ساري المفعول كما كان في السابق لان اهم نقطة في هذا القانون هي هذه النقطة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ رجائي المعشر

هكذا منه لاف

انا افترض ان في هنالك جهة مسؤولة كامل المسؤولية وعضو في مجلس الوزراء ان نفترض ان نعاقب هذه الشركة لانها امتنعت عن التأمين الا لزامي للسيارات بان تلغى التأمين على الحياة | هذا تصرف غير مسؤول ويفترض في الوزير ان يكون تصرفه مسؤولاً ، لا نضع نحن في القوانين لنمنع التصرفات اللاعقلانية . اذا اردنا وضع التصرفات اللاعقلانية في كل القوانين لازم تكون القوانين عندنا طولها كيلو متر في القانون ، ان تمنع الوزير من التصرف اللاعقلاني فلان الفلاني اللاعقلاني كذا اللاعقلاني كذا ، انا افترض في التصرف ان يكون عقلانياً ، الغاء هذه الفقرة الغت اذا كان التأمين الا لزامي على السيارات ورفضت الشركة ان تأمن الا لزامي بداعي الخسارة وتأخذ التأمين الشامل عندئذ يحق للوزير ان يسحب التأمين الشامل وهذا التأمين الا لزامي من تلك الشركة وسحبها لا يعني اضرار في التأمين الشامل لجميع المواطنين لان هنالك ايضاً تصرف عقلائي في اعطاء مهلة معينة وعمل ادارة معينة لسحب هذا التأمين . لا يجوز للشركة ان تكون انتقائية في التأمين على السيارات ، ان تتقي الشيء المربح ربحاً كبيراً وتهرب من اتي تأمين الزم القانون المواطن ان يقدم تأميناً ازامياً لترخيص سيارته .

فلذلك اوصي بابقاء المادة كما وردت في المشروع وشكراً .  
دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً دولة الرئيس حقيقة بالنسبة للذي تفضل دولة ابو عماد انا رأيت هو سليم :  
اذا الشركة امتنعت عن التأمين الا لزامي فيجب ان تحرم من ممارسة اعمال التأمين الشامل ولكن هذا ما تنص عليه الفقرة بعد تعديلها ، الفقرة بالشكل المعدل تنص على انه اذا قامت شركة بالامتناع عن تقديم خدمات التأمين الا لزامي لمدة سبع ايام يحق للوزير استناداً للمادة الاصلية من القانون ايقاف الاجازة لنوع التأمين وهو الحوادث اي الحوادث التي تشمل المركبات والحوادث الشخصية والسرقة وسوء استعمال الامانة .

الفقرة الاضافية التي شطبت كانت سمعطي الوزير صلاحية الغاء انواع اخرى من التأمين مثل تأمين النقل او الحريق واكتفت اللجنة المالية بالعقوبة على تلك الشركة بانه اذا امتنعت تلك الشركة عن تقديم خدمات التأمين الا لزامي فتحرم من تقديم تأمين الحوادث بشكل كامل اذا كان هذا التأمين الا لزامي على السيارات .

فأرى ان الفقرة بعد ان حذبت منها الجملة الأخيرة تفي بالغرض الذي تفضل به دولة ابو عماد .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عماد :  
دولة السيد مضو بدران : ارجو من المقرر دولة الرئيس ان يتلو النص الاصيلي على المجلس الكريم . ، مطلع المادة ليست موجودة عندنا .

من قانون السير والمادة (٥٣) من قانون مراقبة اعمال التأمين لعام ١٩٨٤ فهذا نص المادة فقط احببت الحقيقة اذا اذن لي السيد ابو عماد ان اضيف الحقيقة نقطة واحدة .

هنالك خلفية لهذا الامر ، عام ١٩٨٧ حسب معلوماتي جرى تحديد شروط التأمين الا لزامي ولم يجري اي تعديل على هذه الشروط منذ عام ١٩٨٧ ولغاية تاريخ الآن ، باشرت الوزارة في محاولة جديده لاجراء تعديل واستخدموا مدققي حسابات لمعرفة الاسباب التي جعلت شركات التأمين تتوقف عن ممارسة التأمين الاجباري وجدت انها تكبدت خسائر كبيرة وتتوجه الوزارة حالياً لاصدار تعديل يجعل تعديل منتصف لاسعار التأمين الا لزامي ، ومن هنا الحقيقة بحثت اللجنة مع وزير الصناعة والتجارة تعديل النظام المنصوص عليه في المادة (٥٣) من القانون واكدت الوزارة ضرورة هذا التعديل بحيث يجعل الزامياً على الوزارة ان تعيد النظر في تحديد الشروط والاحكام العامة وحدود المسؤولية اما انقاصاً او زيادة او تثبيتاً مرة او اكثر كل سنتين لكن كان هناك توجه في اللجنة ان يكون هذا الامر ضمن التعديل لكن في الواقع لا يوجد مجال تشريعي لذلك لأن المادة (٥٣) ليست مطروحة في هذا القانون المؤقت ولذلك الحقيقة قلنت كوصية واكدت ووافقت عليها معالي الوزير وشكراً .

السيد المقرر : مطلع المادة (٢٣) (أ) :  
الوزير بناء على تنسيب المراقب ايقاف الاجازة لنوع واحد او اكثر من انواع التأمين لمدة لا تزيد على سنة في اي من الحالات التالية :

١- اذا خالف المؤمن احكام هذا القانون او الانظمة او القرارات او التعليمات الصادرة بموجبه .

٢- اذا امتنع المؤمن عن تنفيذ حكم قضائي يتعلق بعقد التأمين .

٣- اذا طرأ هبوط على قيمة الوديعة .

٤- اذا تكبدت الشركة الاردنية خسارة في اي سنة من السنوات اكثر مما يعادل نصف مالها ولم تتمكن من تخفيض هذه الخسارة .

٥- اذا تكبدت الشركة الاجنبية خسارة عن اعمالها في المملكة بما لا يزيد على ما يعادل نصف قيمة وديعتها .

٦- اذا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها المالية .

٧- اذا لم تباشر الشركة اعمالها في اي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت عن اصدار عقود التأمين لمدة تزيد على سنة .

هذا الحقيقة البيت الذي جرى عليه اقتراح التعديل البند (٧) .

صدر قانون السير رقم (٥) في عام ١٩٨٤ صدر النظام الا لزامي التأمين على المركبات لتغطية اضرار الغير عام ١٩٨٥ نظام رقم (٢٩) صادر بالاستناد لاحكام المادة (٥)

مجلس الأعيان



دولة رئيس المجلس : دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة

الرئيس ، في الواقع مطلع المادة مطلقاً أتى بصيغة الاطلاق : للوزير بناء على تنسيب المراقب إيقاف الاجازة لنوع واحد او اكثر .

مطلع المادة ، او اكثر من انواع التأمين لمدة لا تزيد على سنة في اي من الحالات التالية :

اذا خالف المؤمن اذا امتنع المؤمن عن تنفيذ حكم قضائي يتعلق بعقد التأمين ، أي للوزير الحق ان يوقف الاجازة لنوع معين بهذه الشركة او اكثر .

فالصلاحيه مطلقة ، ان ينتخب الوزير مادة واحدة او اكثر من مادة من انواع التأمين .

لذلك المشروع حتى احب اوضح اكثر بأنه ( بالاضافة ) هي توضيحية او زائدة لان اصل المادة نوع واحد او اكثر ولم يجري تعديل عليها .

لذلك وضعت او لم توضع تبقى صدر المادة محكوم هي التي تحكم الفقرات ، لذلك هذه الفقرة الزائدة اضفناها ام لم نضعها ، فحق الوزير في مادة او اكثر .

فاذا في اعتقادي هذا الزود في التوضيح لا يضر ولا موجب باعادة هذه المادة ثانية إلى مجلس النواب لأنها لم يسطرت صدر المادة تفني عن شطبها او بقيت فهي

زائدة فالتزود لا ضرورة له لاعادته الى مجلس النواب للشطب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة في متحدثين كثر حتى يجابوب عليهم سعادة المقرر . معالي الاستاذ معن ابو نوار .

الدكتور معن ابو نوار :



شكراً سيدي الرئيس ، انا اعتقد بان ما تفضل به دولة السيد مضر بدران خصوصاً فيما يتعلق بان هذه الفقرة وبالإضافة إلى نهايتها من الفقرة (٧) لا تغير شيئاً أساساً وليس فيها تعديلاً جوهرياً على اصل المادة وخوفاً من ان نعيدنا الى مجلس النواب دون مبرر حقيقي جوهري اساسي اقترح اذا تفضل دولة الرئيس باعتبار ما قاله اقترافاً ارجو ان تسمحوا لي ان اثني عليه واذعراً إلى التصويت عليه وشكراً . دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت :



شكراً دولة الرئيس ، ابتداءً اشعر ان ما ورد في مطلع المادة يشكل نوعاً من التناقض لاول وهلة مع ما ورد من التعديل المقترح من اللجنة ولكن التدقيق في النصوص يمكن ان يعطينا مخرجاً لمثل هذا التناقض ، مطلع المادة يعطي حكماً عاماً بحالات عامة ولكن التعديل يعطي حكماً بحالة بعينها هي حالة التوقف لمدة سبعة ايام .

فهذا التدخل في التعديل في حكم التعميم الذي ورد في مطلع المادة هو تدخل مشروع ورد ومقبول ويظل مقبولاً في كل الاحوال ولا يتصور التناقض واذا كان هنالك تناقض فالتناقض يمكن توقيفه بان هذه حالة خاصة ورد لها علاج خاص ، هذا من جهة ، من جهة أخرى اجيب ان ازيد على ما اثير في المجلس الكريم بان هنالك في حالة إيقاف الاجازة التأمين قد يكون هنالك ضرر على المستهلكين الذين هم المؤمنون انا اقول انه ليس هنالك ضرر اطلاقاً من الغاء الاجازة على التأمين الشامل

على الحوادث لان العقود التي تبرم قبل الغاء الاجازة تظل مرعية وناظرة وتظل التزامات شركات التأمين قائمة وفي كل الاحوال كما قال دولة الاستاذ مضر بدران فاءن ممارسة الوزارة حقها في الغاء نوع من انواع التأمين يفترض ان تمارس بكل عقلانية ممكنة وضمن الحدود المطلوبة بحيث لا تحدث اثر سلباً لدى جمهور المستهلكين . وعليه اعتقد ان بقاء التعديل كما اقترحه اللجنة المالية يكون في محله وهو تعديل ضروري لمعالجة حالة بعينها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : التشريع يجب ان يكون متناسقاً فيما يقبل ابتداءً يقبل انتهاءً عندما تقدم شركة التأمين لتسجيلها لا يشترط عليها عدد النواحي التي تؤمن عليها ، بل يؤخذ بطلبها في النقاط التي اوردها في طلبها ، وهذا ينطبق على انه لماذا يتوقف عن واحد من هذه الامور تلتى او يوقف عن العمل كلياً .

انا اتفق مع مضر باشا فيما ذهب اليه هنا يأتي ضرر لو اوقفنا شركة فيها اربع انواع من التأمين لسبب واحد انها قصرت في واحدة ، ما هو مصير المؤمن في بقية النواحي عندما نوقف الشركة عن هذا الامر .

لكن المهم في الموضوع طالما انا قبلت عند التسجيل الجهار للشركة ان تطلب للنواحي التي تريد ان تؤمن عليها فانا اقبل منها عندما

مجلس الأعيان

تتوقف عن ناحية اوقف تلك الناحية فقط ولا تشمل ما عداها والا يكون التشريع اختلط مع بعضه ولذلك انا اؤيد ما ذهب اليه مضر باشا وما ذهب اليه والقرار طبعاً للمجلس الكرم ان يعطي رأيه فيها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ سالم مساعدة .

السيد سالم مساعدة : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة جرى بحث هذه المادة بالتفصيل وباسهاب طويل جداً اثناء عرضها على اللجنة المالية لمجلس الاعيان وبحضور معالي الوزارة وقد بدء في المناقشة بعد ان قرء المادة التي تلاها دولة الاستاذ مضر بدران الآن وتوصلنا بالنتيجة ونتيجة البحث الطويل بان الفقرة الأخيرة لا ضرورة لها ليس لانها تشمل على حكم جديد ونرفضه بل لانها مشمولة في صدر المادة التي تليت في هذه الجلسة ولذلك اذا اقتصر التعديل على هذه الفقرة فلا ضرورة له ولا ضرورة لاعادة الفقرة الى مجلس النواب للبحث لانها مشمولة في صدر المادة وهذا ما استقر عليه الرأي في داخل اللجنة وجرت مناقشته بشكل واضح .

اما اذا طرأ تعديل على المادة اللاحقة والتي لم يجري بحثها الآن فمن حسن الصياغة ومن حسن الأداء الصحيح التشريعي يمكن حذف المادة مع الالتزام ذهياً بأن مضبوته مشمول في صدر المادة لا لان اللجنة ترفض هذا المضمون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : سيدي حتى لا أتهم بانني اضبع تشريع لعقلنة الحكومة انا عندي قناعة تامة بان السلطة التنفيذية عاقلة في معظم الاحيان لكن القصد من كلامي كان واضح ، هناك شركات تأمين تعمل في قطاع واحد مثل التأمين على الحياة ، في شركات تعمل في مجالين من مجالات التأمين ويحق لاي شركة تأمين ان تعمل في قطاع او قطاعين او اربع او خمس فاعدا كانت لا تعمل الا في مجالين مثلاً ستضطر الوزارة في هذه الحالة لتنفيذ احكام هذه المادة بان تلغي التأمين الثاني وقد يكون هذا التأمين للحياة ويخلق لنا مشكلة كبيرة حتى لو كان هذا التأمين تأمين بحري لمواد مستوردة للبلد .

فلذلك يمكن جداً ان تكون الظروف شركة التأمين حتى تطبق هذه المادة ان تفرض على الحكومة اتخاذ مثل هذا الاجراء .

حتى نحتمي حالنا من مثل هذا الاجراء ليس هناك لزوم من اعاتها مرة ثانية وكان في حالة التوقف عن التأمين الازامي يجب على الحكومة في خلال سبعة ايام ان توقف نوع آخر من انواع التأمين وتركت الموضوع لصدر المادة الذي يغطي كل ما تحتاج من ناحية وضع الضوابط اللازمة حتى تتمكن الوزارة ضبط سوق التأمين بالطريقة التي تراها مناسبة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ابو هشام آخر المتحدثين .

السيد احمد الطراولة : عجز المادة للمعدل عدل صدر المادة ، عندما جاء في اول المادة ان له ان توقف موضوع واحد او اكثر وجاءت المادة الأخيرة صبار واضح على ان رأي المشرع على ان يلغى صدره ، عجز المادة عدل صدر المادة .

ولذلك يكون التشريع هنا متناقض اذا حللنا هذه العبارة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، يبدو ان الصيانة لم تكن موفقة بما نزل اللبس الذي يلوح عند قراءتها لأول مرة وحتى لثاني مرة ،

واضح ان هنالك حكيم الحكم الاول يعالجه مطلع المادة والحكم الثاني يعالجه ذيل المادة بدليل ان المدة في الحالة الاولى ان تتوقف الشركة لمدة لا تقل عن سنة بينما في الحالة الثانية لمدة سبعة ايام فقط ، ربما في الاسباب الموجبة لم توضح الحكومة مشروعها بما يقنع كفاية ولا يدع مجال لهذا النقاش الطويل او لو ان المادة قسمت الى (أ) ، (ب) بما انها تعالج جالتين او حكيمين مختلفين .

فتداخل النص عز الذي اثارنا اثار من نقاش حتى الآن وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر حتى نطرح الامر للتصويت .

السيد المقرر : سيدي الرئيس في الواقع ان اقتراح اللجنة بشطب هذه العبارة الأخيرة ( وبالإضافة الى ذلك ) لم يكن بدون علم كامل لصدر المادة ، ولم يكن تابعا من ان هذه العبارة ليست تزود في التشريع ، هذه العبارة الأخيرة ليست تزود في الواقع المادة (٢٣) اذا اخذنا الحقيقة جوهر الموضوع والتشريع يجب ان يكون متفقاً بالجوهر .

البند الثمانية التي تتناولها الفقرة (أ) من المادة (٢٣) امور عامة ذات طبيعة عامة : اذا خالف المؤمن احكام هذا القانون او الانظمة او القرارات او التعليمات الصادرة بموجبه او قانون الشركات او خالف اي تشريع آخر فيما يتعلق بقانون ، اعمال التأمين ، اذا امتنع المؤمن عن تنفيذ حكم قضائي ، اذا طرأ هبوط على قيمة الوديعة وامتنع المؤمن عن اكمال النقص خلال المهلة المحددة في هذا القانون ، اذا تكبدت الشركة خسارة اكثر مما يعادل نصف رأس مالها ، اذا تكبدت الشركة الاجنبية ، اذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة عليها وثامناً اذا فقد اي شرط من الشروط الواجب توفرها في الشركة او الاجازة الممنوحة بمقتضى هذا القانون .

ومن هنا اعطي الوزير وفقاً لخطورة وحسب خطورة اي من هذه البنود اعطي الوزير حق ايقاف تقدير الموقف واعطاء الوزير حق ايقاف العمل .

البند (٧) اضيف له نص هنا يتعلق بالحقيقة في التأمين الاجباري وله خلفية كما

مكونة من الأصل



ذكرت سابقاً ان شروط هذا التأمين الاجباري بقيت بدون تعديل منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٤ وتدقيق الحسابات اظهر ان هذه التعرفة تلحق اجحافاً مما ينعكس على خدمة المواطنين ، لو كان بالامكان ونأمل في المستقبل وفقاً لموافقة معالي الوزارة ان يجري النظر في التعرفة والشروط مرة او اكثر كل سنتين لما نشأت هذه الحالة . لما امتنعت اي شركة عن ممارسة عمل التأمين الاجباري يصبح يعني من الباب النظري .

فلذلك الحقيقة شطب العبارة شطب مقصود لانه يعالج موضوع لحالة خاصة وليس لحالة عامة كالحالات الأخرى التي فيها مخالفات ذات طابع عام وليس امتناعاً عن ممارسة عمل ما وهنالك فرق كبير بين حدوث خلل في الشركة او اكثر وبين امتناعها عن ممارسة عمل لسبب معين .

ولذلك ارجو ان يكون هذا الامر واضحاً للزملاء الكرام عند اتخاذ قرارهم في هذا الشكل .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام عنده نقطة نظام .

السيد احمد الطراولة : يا سيدي في النظام الداخلي ان اقتراح التأجيل ينظر فيه فور طرحه والرأي للمجلس ، بالنسبة لما استمعنا له من حجج من المقرر وهي حجج نحترمها وما استمعنا اليه من اخواننا من أعضاء المجلس ارى ان هذا الموضوع المهم والمهم جداً ان تعطيه دراسة اكبر فإني اقترح على المجلس الموقر ان

نعيد القانون الى اللجنة المالية وان يشترك معها من يرى له ملاحظات من اعضاء مع وزارة الاقتصاد مع من يرى ضرورة اجتماعهم ويأتون بهذا ، واظن ان هذا اسلم لموضوع مهم مثل هذا .

ولذلك انا اضح اقتراحي واطرحه والمجلس يقرر قبوله او عدم قبوله .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ احمد الطراولة له انتصار ؟

السيد سالم مساعده

السيد سالم مساعده :



شكراً دولة الرئيس اذا اذن دولة الرئيس انا اريد ان اقرأ صندراً للمادة مع نهاية البند الذي يشكل جزء بسيط من المادة بكاملها ليكون المجلس بالصورة الكاملة والواضحة كما يمكن ان يقرره الآن .

المادة تقول اود ان اقرأ صندراً للمادة واقتر رأساً للبند (٧) من الفقرة (١) من المادة نفسها :

دولة رئيس المجلس : انا معك وساعدك لك .

السيد احمد الطراولة : يا سيدي اطرحه على المجلس والمجلس يقرر ، اطرح اقتراحي بالتأجيل واعادته للجنة على المجلس والمجلس يقرر انما لا يجوز ان تدخل هذه النقطة الى نقاط أخرى .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام لو سمحت لم يثني احد على اقتراحك .

السيد احمد الطراولة : لا يوجد في النظام الداخلي تنبئة على الاقتراح اين هي ، الاقتراحات تقدم لكن اريتي يا سيدي اين في تنبئة . النظام الداخلي عندك لا يجوز ان تخرج عن النظام ، اعطيني في النظام اين التنبئة ؟

دولة رئيس المجلس : في نقطة نظام من دولة زيد الرفاعي لمل النقطتان يلتقيان .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، من واجب مقرر اي لجنة ان يدافع عن قرار اللجنة وقد قام سعادة الأخ المقرر الدكتور كمال بهذا الواجب على اكمل وجه ، ولكن عندما استعملت الى مداخلات ثلاثة من الاخوة اعضاء اللجنة وطرحوا آراء تتضارب فيما بينها وتختلف عما ورد في تقرير اللجنة وشرح سعادة المقرر لها اعتقد انه اصبح هناك نوع من الاشكال عند الاخوة اعضاء المجلس الكريم وبالتالي انا اريد ما اقترحه معالي الأخ ابو هشام لكن لي رجاء ارجو ان يقبل به والرجاء هو بشكل اقتراح :

للووزير بناء على تسبيب المراقب إيقاف الاجازة لنوع واحد او اكثر من انواع التأمين لمدة لا تزيد على سنة ، رأساً اريد ان اقتر للبند (٧) : اذا لم تباشر الشركة اعمالها في اي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت مدة لا تقل عن سنة عن اصدار عقود التأمين في اي نوع منها ، واذا كان نوع التأمين المسموح بممارسته يشتمل او اصبح يشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون او في اي تشريع آخر وامتنعت عن اصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة ايام .

هذه المادة يعني مكن ان نكرر صندرها مع كل بند من بنودها ليصبح الامر واضحاً اذا لا تناقض اطلاقاً بين ما ورد في صندرها وهذه الفقرة انما يعطي حكماً اضافياً لحالة خاصة بانه اذا توقفت لمدة سبعة ايام في الحالة الأخيرة فللووزير حقه في ان يمارس حقه المنصوص عنه في مطلع المادة ، والاضافة فعلاً جاءت ، والموافقة على الغاء نهاية الفقرة كان من منطقي ان نص صندرها المادة يشتمل على هذه الفقرة ، يشتمل على (الاضافية) اما هي مضمونة في الحكم اصلاً فلذلك احببت فقط ان اوضح بان ليس هنالك تناقض في التشريع وان هذه الفقرة بنهاية المادة اذا الغيت فقد الغيت لانها مشمولة بصندرها وليس لاننا لا نوافق باللجنة المالية على مضمونها شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد احمد الطراولة .

السيد احمد الطراولة : اقتراح التأجيل لانه يودي على كل بحث ودولة الرئيس اهمل الاقتراح .

هكذا منه فصل

وهو ان لا يصوت المجلس على هذه المادة وانتقل الى بحث المادة (٥) وعلى ضوء قرار المجلس حول المادة (٥) نقرر هل نعيد مشروع القانون الى اللجنة المالية لم يقرر المجلس ما يراه مناسباً بالنسبة للفقرة (٥) ونعود لبحث هذه الفقرة الاخيرة . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : السيد احمد الطراولة .

السيد احمد الطراولة : ارجو ان يعاد اقتراحي للتأجيل ويجب ان يطرح واذا جاءت مادة ثانية لا مانع ان يطرح من جديد ، لكن لا يجوز ان نبحث في مادة أخرى قبل البحث في قضية التأجيل وهنا جاءت الثانية التي نريدها والتي هي غير مطلوبة فارجو طرحه على المجلس وعندها المجلس صاحب الاولوية .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع اقتراح معالي الاخ ابو هشام انا رأيته طرح للتصويت لكن هو لم ينتبه في بداية الامر قبل الاعتراض من معالي ابو هشام طرح دولة الرئيس اقتراحه على التصويت وانا صوتت عليه ولنسأل دولة الرئيس اذا طرح ام لا ؟

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام نحن هدفنا واحد انت تصبر على طرحه للتصويت ، ومن يوافق على اقتراح ابو هشام ؟

السيد الامين العام : (٧) من (٣١) .  
دولة رئيس المجلس : (٧) من (٣١) .  
وشكراً لكم .

الآن نعود معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : يا سيدي فقط للتوضيح ، تأجيل المناقشة في اثناء مناقشة اي موضوع يجوز للمعضو ان يقترح تأجيل بحث البند الذي تجري مناقشته وعلى العضو الذي يقترح التأجيل ان يبين ماذا كان يقترح التأجيل لاجل غير مسمى او لاجل معين عليه ان يحدده واذا ثني على اي اقتراح من هذا النوع تعيين طرحه للتصويت فوراً ودون مناقشة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا سيدي هذه المادة امام المجلس الكريم في اقتراح من دولة السيد زيد الرفاعي بارجاء التصويت على هذه المادة وانتقل لبحث المادة التي تليها وليتقرر الامر بشكل شامل . هل هناك من يثني على هذه الاقتراح ؟

طيب ، اذا هل يرى المجلس الكريم تأجيل التصويت على هذه المادة الى ان ننظر في المادة التي تليها ليتقرر مصير هذا القانون ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (١٦) من (٢٨)

دولة رئيس المجلس : (١٦) من (٢٨) .  
وقار الاقتراح .

اذا ينتقل الى المادة التي تليها لعل في

شركات جديدة فممكن ان يكون هذا جزء من النظام .

والتعديل الآخر الذي طرحته اللجنة هو ان توفى الشركات القائمة اوضاعها طبقاً لاحكام النظام الجديد وخلال مدة زمنية يحددها النظام والسبب في ذلك ان قطاع التأمين هو قطاع مالي كالبنيك فليس من المعقول ان توجد شروط تنطبق على شركات جديدة ولا تتوفر لدى شركات أخرى حتى يكون القطاع قطاعاً سليماً والمنطق الحقيقة يقتضي ذلك .

هذا الذي دفع باللجنة الى هذا الاقتراح ، وارجو هنا ان ابين خلفية هذا الامر وما هو المفهوم الذي يهدف المشرع من وراء هذا التعديل بالقانون الجديد على القانون الذي وضع عام ١٩٨٧ كان قطاع التأمين يعاني قبل ان يصدر قانون ١٩٨٧ المعدل لقانون الاصيل الصادر عام ١٩٨٤ كان قطاع التأمين يعاني من متاعب كثيرة سببها الحقيقة التوسع الكبير في عدد الشركات التي تمارس اعمال التأمين في بلد صغير كالاردن كان يوجد ٣٧ شركة ، فاندخلت الحكومة عدداً من الاجراءات التي بموجبها تحسن وضع هذا القطاع وقص الشركات من ٣٧ الى ١٧ شركة ، وحتى لا تتكرر المشكلة مرة أخرى تضمن التشريع الذي صدر عام ١٩٨٧ ان الأذن بتأسيس شركات جديدة يجب ان ينتظر حتى يصل حجم السوق حتى يكبر حجم السوق بما يبرر او قد يبرر تأسيس شركات

ذلك المصلحة وعين الصواب ، الآن المادة الأخيرة في مشروع هذا القانون معروضة على المجلس الكريم ، تفضل سعادة المقرر .

السيد المقرر : قبل ان اتل المادة الاخيرة من واجبي كمقرر ان الفت نظر المجلس الكريم ان لا علاقة تربط المادة (٤) بالمادة (٥) وطبعاً اراء المجلس نحترمه .

دولة رئيس المجلس : انا خائف أخي سعادة المقرر ان ربما المجلس يقترح شيء يؤثر على موضوع المادة التي سبقتها ،

اذا الآن المادة (٥) معروضة للبحث والنقاش .

السيد المقرر : المادة (٥) كما وردت في المشروع اتاحت لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير السماح بتسجيل شركات تأمين جديدة ومجلس النواب اجري تعديلاً على المشروع المقدم من الحكومة ووضع شرط ان يوجد اضاف ( ووفق نظام يصدر لهله الغاية ) اضاف شرط ان يكون هنالك نظام الذي يوجهه يجري هذا التنسيب الى مجلس الوزراء والموافقة والقصد من ذلك ان تتوفر لدى الشركة الجديدة الشروط التي يتضمنها النظام .

اجرت اللجنة المالية لمجلس الاعيان تعديلات على ما ورد من مجلس النواب شطبت اللجنة المالية بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير لان هذا ممكن ان يكون جزءاً من النظام حيث ان مجلس النواب اشترط وجود نظام يجري بموجبه تسجيل

مكتبة



جديدة . ولذلك النص الاصلي في القانون الذي جرى عليه التعديل في المشروع اشترط ان يفتح المجال عندما تتجاوز مجموع الاقساط المتحققة في المملكة بجميع شركات التأمين وفقاً لآخر سنة مالية لها اربعة امثال مجموع رؤوس الاموال المدفوعة لتلك الشركات مضافاً إليها رأس مال اي شركة جديدة يعاد تسجيلها وكان الهدف في ذلك الوقت وقد خدم الغرض في الواقع هو ترشيد اوضاع هذا القطاع ،

التعديل كما ورد يقوم اساساً على فلسفتين الاولى هي الانفتاح في موضوع الاستثمار بصورة عامة ان كان في قطاع التأمين او غيره ، لكن لا يجوز لهذا الانفتاح ان يتم بدون وضع ضوابط ومعايير للبنوك مثلاً معايير معينة يجب ان تتوفر فيها قبل الترخيص لبنوك جديدة ، وهذه المعايير لا تأتي او لا تستند فقط الى حجم السوق هنالك معايير أخرى . وكملأه المالية ، رأس ، الودعة وجود معيدي تأمين وسوية معيدي التأمين ، توفر الخبرة لدى مؤسسي مثل هذه الشركات ، او لدى الادارة التي يزعمون على القيام بها او غير ذلك من الشروط والحقيقة وجدت اللجنة انها تتفق مع مجلس النواب اذا توصل اليه ووجدت من الضروري اذا شئنا ان يكون التشريع يحقق استجمام جميع اوضاع الشركات شروط النظام ان يجري النص على هذا الموضوع في القانون حتى لا تلجأ الشركات القائمة الى ما يسمى بالحلق المكسب ولا توفق اوضاعها مع الشروط الجديدة .

احييت ان اعطي هذه الخلفية تمهيداً الحقيقة لمناقشته من قبل السادة الاعيان وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : المادة المطلوب تعديلها الاصلية بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون الا بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير بشرط ان يتجاوز الى آخر المادة ، فجاء بالشروط للشركات التأمينية المشروع ووضعها في القانون ، جاء مجلس الوزراء لكي يتخلص من هذه الشروط حذفها بكاملها وترك الامر متروك الى مجلس الوزراء لا نظام ولا قانون ولا شيء ، وانا لا اتفق مع مجلس الوزراء في هذا التشريع .

جاء مجلس النواب وخالف ايضاً القواعد العامة وهي انه وضع شروط التسجيل بشركات التأمين وهي من اهم الشركات المالية في حياة الوطن والمواطن ووضعها بنظام ولم يضعها بقانون والنظام هو ارادة السلطة التنفيذية فقط ويكسب هذا النظام القانون وحبله ما لا يحمل وهذه مخالفة .

ولذلك انا لا اتفق مع مجلس النواب ولا اتفق مع اللجنة المالية الموقرة في مجلس الاعيان .

الحقيقة انه يجب ان يكون شرط

بموجبه ولماذا هدف القانون في ذلك الوقت الى الحد من تسجيل شركات التأمين ، الواقع ان دراسة لسوق التأمين بين ان فيه ثلاث جهات معينة في قطاع التأمين وهذه الجهات هي : وزارة الصناعة والتجارة ومثلة بوزارة التأمين ، شركات التأمين العاملة في القطاع واتحاد شركات التأمين القائم حالياً . واذا كان هناك اي خلل في اي جهة من هذه الجهات الثلاث فسينعكس ذلك على سوق التأمين بشكل عام وعلى اداء الشركات وعلى كفاءة الشركات وبالتالي سيلحق الاقتصاد الاردني ضرر كبير والمستهلك ضرر كبير ، ومن هنا جاء التعديل في السابق ليشمل البنود الثلاث فبين في ذلك انه كان عندنا ٣٣ شركة تأمين ومن بينهم لا بأس به من شركات التأمين الاجنبية ، فجاء التعديل لتخفيض هذا العدد الى الحد الأدنى عن طريق حثهم على الدمج بموجب احكام القانون ، فنزل عدد الشركات واثبتت الظروف ان في هناك تحسن في الاداء نتيجة انخفاض العدد بقيت المنافسة وخرجنا من السوق عامل المراحة الذي كان هو سبب من الاسباب الرئيسية في مشاكل كثيرة جداً يعاني منها المؤمن له في علاقته مع الشركات ، وكان في ذلك الوقت ايضاً هناك جمعية للشركات التأمين لا تفرض اي نوع من الالزام لا على قراراتها ولا الانضمام اليها وجاء القانون ليعدل ذلك وليضع اتحاد لشركات التأمين بحيث يكون هذا الاتحاد قادر يجبر جميع الشركات على الانضمام له / واهم اعماله يكون ممارسة اخلاقيات مهنة التأمين ان يعمل على رفع سويته ،

الشركات ، الشروط المطلوبة في شركات التأمين في التشريع في القانون والنظام دائماً هو لتنفيذ التشريع وليس لانشاء تشريع هنا فنشئ ، نريد الشرط من هذه الشركة والشركة الثانية لا نأخذ الشرط منها ، هذا يجب ان لا يترك وخصوصاً في النواحي التي لها علاقة بالنواحي المالية هي دقيقة جداً ويجب ان يكون للسلطة التشريعية الرأي الاول في هذه الناحية ، والسلطة التشريعية رأياها في التشريع بالقانون وليس في النظام ، النظام من عمل السلطة التنفيذية ولذلك ارى ان يكون التعديل منصفاً عل ان توضع شروط في القانون وان لا تكون بنظام ، ولذلك اعود واكرر اقتراحي مرة أخرى . ان جرى عليه التثنية او لم يجري لكن هذا رأيي ، فالرأي بطبيعة الحال للمجلس ان تعاد هذه المادة مع المادة السابقة الى اللجنة المالية الموقرة ويشارك معها من اعضاء المجلس من يرى ويشترط معها وزارة الاقتصاد ممثلة بمعالي الرئيس الوزير ومن يروا مناسباً . ان يشارك معهم وعندما نكون قد وضعنا حد للتقولات التي تجري حول هذا الموضوع وهي لا يمكن التوفيق بينها اذا تركناها لتغير للمشروع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الان معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : يا سيدي فيما يتعلق بالمادة حول السماح بتسجيل شركات تأمين جديدة لا بد من العودة الى تاريخ تعديل القانون الاخير والاسباب التي تم التعديل

مجلس الاعيان

ثم في المحاولة الثالثة كانت انه نحد من عدد الشركات ونقوي اتحاد شركات التأمين وتعمل الوزارة جاهدة على تقوية مراقبة التأمين لانه مثلما ذكرنا شركة مالية لها علاقة تعاقدية ما بين شخص وشركة والعلاقة مالية في الاصل ويدفع مال لهذه الشركة بمقابل خدمة يسترده على شكل مال اذا احتاج الى خدماتها ، فهذا العقد لا بد ان يكون هناك قدرة من الشركة مالية على احترامه .

التعديل الذي امامنا الآن جاء لمعالجة بعض المشاكل التي ظهرت أنياً في قطاع التأمين وهذا متعلق في قطاع التأمين الاكراهي وبعد ارسال هذا القانون الى مجلس النواب استدعت الوزارة خبير او اكثر وقام بدراسة سوق التأمين ووضع العديد من الاقتراحات لمعالجة هذا القطاع معالجة دقيقة وحتى لو لم تأتي بخير لوصلنا الى نفس النتائج ، الا ان اتحاد شركات التأمين لم يقم بالدور للمؤمل منه ، لم يساهم في رفع كفاءة واداء الشركات الى المستوى الذي نحن نتمناه ، مراقبة التأمين في الوزارة مع احترامي لهم جميعاً لا يتمتعوا بالمؤهلات العلمية ولا الخبرات ولا الاعداد الكافية للقيام باعمال المراقبة بشكل دقيق فجننا الآن الى الموضوع الثالث وهو موضوع الشركات المطروح الآن فتح باب تسجيل الشركات من جديد بموجب احكام نظام حتى لا نعود الى المشاكل التي كانت قائمة في السابق لوجود ٣٣ شركة تأمين تعمل في قطاع التأمين بصورة عشوائية وبمزاومة كبيرة وادت الى مشاكل كثيرة بين الناس للمؤمن لهم

والشركات ، اقترحي ان لا يسمح بفتح التسجيل للشركات الجديدة بدون ان يكون هناك نظام على ان تشمل هذه المادة بعض الشروط الرئيسية لهذا النظام ، واحب اذكر بعض هذه الشروط الآن عندما وضع التعديل على الرغم مما ورد في قانون الشركات كل ما ورد في قانون الشركات حول شركات التأمين انه يقول يجب على شركات التأمين ان تكون شركات مساهمة عامة اردنية ، فعندما نقول على الرغم مما ورد في قانون الشركات نحن الآن نعني اننا قد نسجل شركات مساهمة خاصة قد نسجل وكالة لشركة تأمين اجنبية في الاردن او نفتح فرع لشركة تأمين اجنبية في الاردن للعمل في السوق الاردني ، فهل هذا ما يريده المجلس او ما نريده فعلاً او هو في مصلحة الاقتصاد الوطني ؟

انا لم اري دراسة على فائدة عودة الشركات الاجنبية الى سوق التأمين الاردني .

الشيء الثاني الذي نقترحه المادة او الذي اقترحه كحد ادنى من الشروط التي يجب ان ترد في هذه المادة انه حتى لا يدخل الى سوق التأمين للمستثمر الذي لا خبرة لديه ولا معرفة ولا قدرة مالية ليعمل في قطاع تخصصي جداً اقترحي ان يكون في النظام ان تشمل هذه المادة على ان يشمل هذا النظام الشروط التالية :

اولاً : الحد الادنى للكفاءة المالية للقائمين على الشركة ومدة خبرتهم ومعرفتهم العلمية والسمعة التي يتمتعون بها لان هذه مهم

تلتزم هذه الشركات في اعمال التأمين في قطاعات جديدة لا تعمل بها الشركات الحالية بالإضافة الى قطاعات التأمين الأخرى ، يعني لا تحرم من العمل في القطاعات الحالية ولكن يجب ان تدخل نوع جديد من انواع التأمين حتى تكون زيادة نوعية للشركة ،

اما فيما يتعلق بالقسم الثاني من المادة فانا ارجو ان يتضمن النظام ايضاً ان تطبيق هذا النظام على الشركات القائمة يجب ان يتم في خلال مدة زمنية يحدد في القانون وان تنص المادة على الشركات القائمة يجب ان يتم في خلال مدة زمنية يحدد في القانون وان تنص المادة على الشركات القائمة ان توفق اوضاعها طبقاً لاحكام النظام الجديد وخلال المدة الزمنية التي يحددها النظام على ان لا تقل عن ستين من تاريخ نفاذه ، الذي اريد ان اقله ماذا يبقى للنظام يبقى للنظام العديد من الامور الفنية هناك نسب معينة مالية وتأمينية متعلقة بالاحتياطات ، متعلقة بنسبة رأس المال ، متعلقة بنسبة المصاريف الادارية للمصاريف العمومية الخ ، هناك عديد من النقاط الفنية التي يجب ان يتضمن النظام ولا ضرورة لوضعها في القانون اما هذه المبادئ العامة الرئيسية فهي ضرورة حماية المستهلك ولحماية قطاع التأمين من دخول العديد من الشركات فنعود الى حالة ما قبل تعديل القانون ونخسر القطاعات الثلاث ، يعني ما زلنا في حاجة لتقوية مراقبة التأمين في الوزارة والآن نرجع الى فوضى الشركات العديدة في السوق التي لا تؤدي اي غرض الا غرض المزاومة وتعرض

جداً . سمعت مدراء شركات التأمين ورؤساء مجالس ادارتها اثرت على اداء السوق السابق ولا بد ان يتضمن هذا الشرط في النظام فيجب ان يكون موجود .

ثانياً : ان تكون شركة التأمين للنوي تسجيلها شركة مساهمة عامة اردنية حتى لا يفتح المجال لشركات تأمين اجنبية او وكالات شركات التأمين الاجنبية التي لا تفيد الاقتصاد الوطني شيء واي اجنبي يرغب في المساهمة في شركات التأمين فالسوق مفتوح امامه بموجب احكام قانون الشركات وقانون تشجيع الاستثمار الذي سيقدم الى هذا المجلس ويسمح فيه للشركات الاردنية القائمة او الجديدة الموضوع الثالث وحماية للمؤمن الاردني واحب ان اذكر هنا انه في بعض الحالات في السابق كانت هناك شركات تأمين تعمل في الاردن وتؤمن اكبر عطاءات الحكومة ولم تكن قادرة على اعادة تأمين هذه الاخطار في الخارج وقدرة الشركات الاردنية على تحمل هذه الاخطار محدودة وبدون اعادة تأمين الشركات العالمية .

لذلك لا يجوز ان تسجل شركات تأمين جديدة قبل ان تكون حاصلة على كتاب نوايا من شركات عالمية لاعادة التأمين ، تقبل اعادة تأمين اخطارها في حال السماح لها بالعمل في قطاعات التأمين المختلفة .

البند الرابع الذي يقول ايضاً هناك قطاعات من التأمين لا تعمل فيها الشركات القائمة ، حتى نعطي حافز للشركات الجديدة في قطاع ان

مكرر من الفصل



للمؤمن لهم الى خسارات كبيرة كما كان يحدث في السابق وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس تفضل معالي الدكتور رجائي المعشر بطرح موضوعين :

الموضوع الاول وهو الشركات المساهمة العامة .

الحقيقة المشروع كما ورد اساساً من الحكومة كان ينص على الآتي : على الرغم مما ورد في هذا القانون او في اي قانون آخر .

التعديل الذي جاء من مجلس النواب نص على الآتي : على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به .

حصر هذا الموضوع في قانون الشركات وهذا ما وافق عليه مجلس الاعيان لان القانون الخاص بالتأمين قانون ٣٠ لعام ١٩٨٤ في مادته الخامسة ينص على الآتي : يشترط ان تكون شركة التأمين مسجلة في الملكية بموجب قانون الشركات . شريطة ان تكون الشركة الاردنية مساهمة عامة محدودة وهذا قانون خاص وهذا ما ينطبق على شركات التأمين وما هو على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به لا يلغى هذا النص الوارد في الواقع ولا يفتيح المجال لقيام شركات خاصة وليست مساهمة عامة في اعمال التأمين .

الموضوع الثاني الذي طرحه معالي العين المحترم انا من حيث الجوهر اتفقت معه في كل النقاط التي طرحها والحقيقة اللجنة طرحت هذه النقاط وتداولتها مع الوزارة والوزارة كانت ايضاً متفقة مع اللجنة في كل هذه الشروط التي طرحت .

لكن بقي الموضوع الحقيقة موضوعاً فلسفياً ان شئنا هل نص على نظام ثم نضع قيوداً على مجلس الوزراء .

ان اصدر الانظمة هو من اختصاص مجلس الوزراء ، هنالك بعض الحالات التي قد توضع فيها بعض القواعد وهذا الامر راجع الى المجلس الكريم ، هذا الموضوع جرت مناقشته وعدم ادراجه في التعديل المقترح لم يكن للاختلاف حول هذه الانكار او حول هذه المعايير وانما كان قائماً هل يا ترى المجلس مجلس الامة ام مجلس الوزراء الذي يتعامل بمعطيات الانظمة وهذا النظام .

واستناداً الى ذلك توصية اللجنة كانت ان هذا النظام ولذلك يترك لمجلس الوزراء ، ولم تكن الحقيقة للاختلاف على جوهر ما طرحه الاخ الدكتور رجائي .

اخيت ان اوضح هذه النقطة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن لدينا دولة الاسفاد معشر بدران حول الموضوع نفسه .

دولة السيد معشر بدران :



في الواقع انا اقول التعديل الذي ورد في المشروع اجده بانه ضروري في تعديل المادة (٥٦) من القانون الاصلي لاني وانا اقرأ المادة شريطة ان يتجاوز مجموع الاقساط المتحققة في الملكية لجميع شركات التأمين وفقاً لآخر سنة مالية لها اربعة امثال مجموع رؤوس الاموال المدفوعة لتلك الشركات مضافاً اليها رأس مال اي شركة جديدة يراد تسجيلها .

انا ارى هذا اصبح حكر يعني لا اتصور انا الا دائماً بتكون عائرة اي شركة تأمين جديدة ان تضاف الى الشركات الموجودة بنا زال ان هذا الشرط موجود ، لانه لا اتصور انا انه اربعة اضعاف الشركة موجود ، لانه لا اتصور انا انه تستطيع تحقق هدف هذه المادة ، انه اربعة اضعاف الشركة ، اقساط التأمين باهظة جداً وكبيرة .

لذلك مستحيل شركة جديدة في اعتقادي ان تدخل سوق التأمين .

نحن وضعنا في المادة (٥٦) حكر للشركات التأمين القائمة بان لا تدخل عليها شركة تأمين جديدة . وهذا في اعتقادي غير عادل .

قرار مجلس النواب في التعديل وافق عليه للاسباب التالية ، لانه احاط بالموضوع الذي تفضل فيه معالي الدكتور رجائي المعشر بموضوع الشركات المساهمة لانه قال : على ما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل الشركات الجديدة المستوفية لشروط الترخيص .

الموجودة في القانون او في غيره لازم تبقى موجودة .

لذلك لا يجوز ان تسقط مع احترامي للجنة المالية هذه الفقرة من التعديل .

عندئذ هنالك شروط موجودة سواء مساهمة عامة او غيره لا يجوز للمساهمة الخاصة ان يحسن هذا الموضوع بان تكون شركات التأمين الجديدة مستوفية لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وفق نظام يصدر لهذه الغاية .

فإذا حوطنا موضوع الشروط يجب ان تكون مستوفية واتينا بقرار من مجلس الوزراء بناء على التنسيب ووفق النظام .

النظام اذا هنا ، النظام اذا اتى امواد تحتاج الى مدة لشركات التأمين وتضرب الاوضاع حسب النظام وليس حسب هذا القانون لان هذا القانون صوبت الاوضاع فيه ، النظام يمكن

هكذا عند الفصل

ان يضع في إحدى مواده بان لا ينفذ هذا النظام الا بعد مدة ثلاثة اشهر حتى تصوب شركات التأمين اوضاعها حسب هذا النظام .  
لانه في الاساس ان يكون مستوفي الشروط حسب هذا القانون في تعديل مجلس النواب .  
فأرى ان قرار مجلس النواب هو الصحيح ووافق عليه وارجو من المجلس طرحه على المجلس للموافقة عليه ان امكن وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد والآن دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، قبل ان اعلق على ما تفضل به معالي المين الأخ الدكتور رجائي المشر ارجو ان تسمحوا لي ان اتوجه بسؤال من خلالكم الى صاحبة المعالي الأخت وزيرة الصناعة والتجارة هل سيتضمن النظام الجديد الذي سيصدر بموجب هذا القانون والذي سينظم عملية تسجيل شركات التأمين الجديدة ، هل سيتضمن هذا النظام فيما سيتضمنه الاسس اني عددها معالي المين رجائي المشر ؟ وارجو سيدي ان تسمحوا لي بالكلام بعد الاستماع الى رد معاليها . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزيرة تفضلي .

معالي وزيرة الصناعة والتجارة : شكراً دولة الرئيس ، الاسس التي تفضل وتحدث عنها معالي الدكتور رجائي المشر نوقشت في اللجنة بمعظم هذه الاسس .

وحقيقة اتفقنا بشكل رئيسي على كيفية معالجتها في النظام الجديد ولكن هناك اسس جديدة طرحها الدكتور لم تنفق عليها ولم نناقشها من قبل وانا شخصياً اعتقد اننا يجب ان ندرسها لما لها من آثار تجميعية على القطاع من الاسس التي ذكرها معاليه والتي لم نناقشها من قبل هي تقييد الشركات الجديدة بممارسة انواع جديدة لا تمارس في السوق ، تفضل معاليه وقال اسمح لشركات جديدة ان تسجل اذا كانت مستقدم نوع جديد من انواع التأمين .

انا اوافق انه يجب ان نشجع على قيام الشركات بالتوجه نحو تقديم انواع جديدة من التأمين ولكن انا اشجع الشركات القائمة والشركات الجديدة باشتراط ان تقدم نوع جديد من انواع التأمين .

فأنا حتى اكون امينة مع الجميع الاسس الأخرى التي ناقشناها من قبل وهي تتعلق بالملاءة المالية ، طبعاً عندما نتحدث عن رأس المال والوديعة هذا امر يجب دراسته بشكل مستمر ، رأس المال اذا كان ٦٠٠ الف سنة ١٩٨٧ اذا تغيرت قيمة الدينار اذا زادت قيمة التضخم ، اذا زادت الاعباء والمسؤوليات على الشركات يجب ان تراجع رأس المال والوديعة بشكل مستمر .

فبالنسبة للملاءة المالية لا يوجد عندنا خلاف ، بالنسبة الى جزء الادارة هذا امر لا يختلف عليه احد انه يجب ان يكون هناك مهارات وخبرات لدى إدارة شركات التأمين ، لان هذه الشركات مؤتمنة على اموال العالم

الشركات القائمة ، المدة تركت للنظام لكن مبدأ التوفيق وجدت اللجنة ان يجب انه ينص عليه في هذه المادة وتترك المدة الزمنية لانه اذا لم يجري النص عليه في هذه المادة فاعن الحجة القانونية في الحقوق المكتسبة قد تستثمر ويصبح الموضوع خلافياً وزراعياً والافضل ان يفضل فيه في هذا الامر . واطن انا فهمت اقتراح دولتكم انت موافق على مبدأ التوفيق وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الآن نعود لاكمال دولة الاستاذ زيد الرفاعي رآيه بعد الاستماع لاقوال معالي الوزيرة .

دولة السيد زيد الرفاعي :



شكراً سيدي الرئيس اشكر صاحبة المعالي الوزيرة على جوابها وفهمت فيه انها تتفق على ثلاثة من الاسس الاربعة التي ذكرها معالي الدكتور رجائي ، وبما ان هذه الاسس في رأيي تمثل الحد الأدنى المطلوب توفره في شركات

صغار المدخزين يجب ان يكون هناك خبرات محددة اما فيما يتعلق باشتراط العمل في قطاعات جديدة حقيقة انا اعتقد هذا الشرط مقيد ويجب ايلاءة مزيد من الدراسة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة ارجو اولا اعرب عن اتفاقي مع معالي الدكتور حقيقة ، الموضوع موضوع حقيقة اشتراط الدخول في ابواب جديدة او اختصاصات جديدة للتأمين طرح عرضاً ولم يكن هناك الحقيقة مراد .

فلذلك انا عندما ايدت النقاط التي ذكرها معالي الدكتور رجائي لم انتبه لتلك النقطة لانه لم يكن هنالك هذا الموضوع وواذا الموافقة عليه وكان السبب في ذلك انه لو كان مثل هذه النشاطات نشاطاً متجدياً لممارسته الشركات القائمة حالياً .

فلذلك انا اتفق مع معاليه في هذا الموضوع .

ما طرحه دولة ابو عماد الحقيقة لم تسقط اللجنة عبارة ( المستوفية لشروط الترخيص ) الا على الفرض ان عبارة ( وفقاً لنظام يحدد الشروط ) الى آخره كما هو وارد هنا يحقق الفرض لكن مزيداً من الايضاح لا اري في الواقع مانعاً من الايضاح لا اري في الواقع مانعاً من الابقاء على هذه العبارة بالمعكس هي تؤكد المضمون ، ان اللجنة لم تشطبها الا على افتراض ان ما ورد في التوصية يحقق هذا الفرض اما موضوع التوفيق توفيق

هكذا منه لاصح



التأمين الجديدة فاعتقد انه يجب ان تدرج هذه الاسس ولو الثلاثة على الأقل ضمن القانون .

ثانياً سيدي انا اتفق مع ما تفضل به دولة الأخ ابو عماد وراجو ان تسمح لي للجنة المالية الموقرة ان ابدي استغرائي للصياغة التي وردت في تعديلها على ما قدم من الحكومة الرشيدة وما اقره مجلس النواب .

الحكومة في اقتراحها لتعديل المادة (٥٦) اشترطت صدور قرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير لتسجيل الشركات الجديدة واتى مجلس النواب ووافق على الشرطين و اضاف شرطاً ثالثاً وهو ان يكون هناك نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

فوافق مجلس النواب على ضرورة صدور قرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير و اضاف ( ووفق نظام يصدر لهذه الغاية ) الصيغة المقترحة من اللجنة المالية الموقرة الفت موافقة مجلس الوزراء والفت :تنسيب الوزير واكتفت باعتماد شروط غير معروفة يحددها النظام وتستطيع اي شركة تأمين اذا توفرت الشروط المنصوص عليها في النظام ان تسجل اوتوماتيكياً دون الموافقة من اي جهة اخرى ، انا اعتقد ان قطاع التأمين سيدي وشركات التأمين قطاع حساس جداً له علاقة مباشرة لمصالح المواطنين ويجب ان يكون هناك نوع من الرقابة والموافقة من مجلس

الوزراء العالي بناء على تنسيب الوزير بغض النظر عن النظام .

وبالتالي اتفق مع دولة الأخ ابو عماد في ان الماد (٥٦) كما وردت من النواب افضل من المادة كما عدلتها اللجنة المالية واعتقد ان المادة تصبح افضل اذا اضفنا الى نهايتها بعد ( ووفق نظام يصدر لهذه الغاية ) الشروط او الاسس التي ذكرت في المجلس ،

لهذه الاسباب كلها سيدي ولعدم وضوح الاسباب ولا اعتقد ان المجلس يستطيع ان يدخل في عملية الصياغة تماماً وموائمة هذا النص مع المواد الأخرى للقانون الاصلي اقترح ان يقرر المجلس الكريم اعادة مشروع القانون الى اللجنة المالية للنظر فيه من جديد على اساس البحث الذي جرى في المجلس وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ( نتي على ذلك ) ، من يوافق على اعادة مشروع هذا القانون الى اللجنة المالية لأستيفاء دراسته مع الجهات المختصة في الحكومة ومع المجلس الكريم ؟

السيد الامين العام : (١٥) من (٢٥) .

دولة رئيس المجلس : (١٥) من (٢٥) اذا القرار باعادة مشروع القانون الى اللجنة المالية . وارجو اللجنة المالية وكل مهتم بهذا الامر ان يتم تجديد جلسة للجنة ومتابعة بحث هذا الموضوع . وشكراً .

## مشروع

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل قانون أعمال التأمين

## الجنة المالية

## مجلس الاعيان

| قرار اللجنة المالية                          | قرار مجلس النواب                       | المادة كما وردت في المشروع   | المادة كما وردت في القانون الأصلي   |
|--|--|--|---|
| المادة ١ -<br>موافقة كما وردت من مجلس النواب | المادة ١ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ١ -<br>يسري هذا القانون (قانون معدل قانون أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المنظر إليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . | المادة ١ -<br>يسري هذا القانون (قانون أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المنظر إليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . |
| المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت من مجلس النواب | المادة ٢ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ٢ -<br>بشي نص المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-<br>المادة ٢ -<br>على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به على يحد بموجب نظام يصدر بتقضي هذا القانون   | المادة ٢ -<br>بشي نص المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-<br>المادة ٢ -<br>على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به على يحد بموجب نظام يصدر بتقضي هذا القانون  |

مكتبة امين الاصل

| المادة كما وردت في القانون الأصلي  | قار مجلس النواب   | قار اللجنة المالية  |
|--|---|---|
| <p>١- على الشركة الأردنية التي يقل رأسمالها المذموج عن مئة ألف دينار قبل صدور هذا القانون أن توقف أو ماعها مع أحكام الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق الاندماج مع شركة تأمين أو أكثر من الشركات الأردنية أو الأجنبية ، فإذا لم يحقق الاندماج على هذا الوجه المحد المقرر لرأس المال في هذه المادة فيجوز في هذه الحالة السماح للشركة الناجمة عن الدمج بزيادة رأسمالها وفقاً للأحكام المقررة في قانون الشركات المعمول به .</p> <p>المادة ٧ -</p> <p>١- على الشركات الأردنية قبل المباشرة في أعمالها أن تقدم تأمياً كودية مقدراها :</p> | <p>المادة ٣ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-</p> <p>المادة ٧ -</p> <p>على كل من شركة التأمين الأردنية وشركة التأمين الأجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة أن تقدم تأمياً كودية للوفاء بالتزاماتها وتحدد قيمة</p> | <p>كل من الحد الأدنى رأس المال المذموج للشركة الأردنية والحد الأدنى لرأس المال المطلوب لفتح الشركة الأجنبية أو وكل التأمين المحدد .</p> |

| المادة كما وردت في القانون الأصلي  | قار مجلس النواب  | قار اللجنة المالية        |
|--|--|---------------------------|
| <p>١- مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الحياة .</p> <p>٢- مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الأختار وتكوين الأموال .</p> <p>٣- خمسة وسبعون ألف دينار عن عارسة كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .</p> <p>ب- على الشركات الأجنبية قبل المباشرة بأعمالها أن تقدم تأمياً كودية مقدراها :</p> <p>١- مائة وخمسون ألف دينار عن عارسة أعمال التأمين على الحياة .</p> <p>٢- مائة وخمسون ألف دينار عن عارسة أعمال تأمين الإحتاء وتكوين الأموال .</p> <p>٣- مائة ألف دينار عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .</p> | <p>المادة كما وردت في المشروع</p> <p>الودية الواجب تقديمها من الشركات بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .</p> | <p>قار اللجنة المالية</p> |

مكتبة  
مجلس الأعيان



| المادة كما وردت في القانون الأصلي  | المادة كما وردت في المشروع   | قرار مجلس النواب                       | قرار اللجنة المالية  |
|--|--|--|--|
| ج- يترتب على الشركات القائمة توثيق أوضاعها وفقاً لأحكام المقتدين (د) و (ب) من هذه المادة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وللوزير بناء على تعيين المراقب تقديمها مدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى. | المادة ٤ -<br>يُلغى نص البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستأخذ منه بالنص التالي : | المادة ٤ -<br>موافقة كما وردت بالمشروع | المادة ٤ -<br>موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في آخرها :<br>( وبالإضافة الى ذلك فإن للوزير في الحالة الأخيرة وقف العمل بإجازه أي |
| المادة ٢٣ -<br>أ- للوزير بناء على تعيين المراقب إيقاف الإجازة لنوع واحد أو أكثر من أنواع التأمين لمدة لا تزيد على ستة في أي من الحالات التالية :   |  |  |  |

| المادة كما وردت في القانون الأصلي  | المادة كما وردت في المشروع   | قرار مجلس النواب | قرار اللجنة المالية                                     |
|--|--|------------------|---|
| ٧- إذا لم يتأثر الشركة أعضائها في أي نوع من أنواع التأمين المسموح لها بممارسة أو توقفت عن إصدار عقود التأمين لمدة تزيد على ستة . | ٧- إذا لم يتأثر الشركة أعضائها في أي نوع من أنواع التأمين المسموح لها بممارسة أو توقفت عن إصدار عقود التأمين لمدة لا تقل عن ستة عن إصدار عقود التأمين في أي نوع منها ، وإذا كان نوع التأمين المسموح بممارسته يشتمل أو أصبح يشتمل على تأمين الزامي عا هو مضمون عليه في هذا القانون أو في أي تشريع آخر وامتدت عن إصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة أيام وبالإضافة الى ذلك فإن للوزير في الحالة الأخيرة وقف العمل بإجازه أي نوع آخر من أنواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها . |                  | نوع آخر من أنواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها . |

مكتبة  
مجلس الأعيان

| قرار اللجنة المالية   | قرار مجلس النواب  | المادة كما وردت في المشروع   | المادة كما وردت في القانون الأصلي   |
|---|---|--|---|
| المادة ٥ -<br>إعادة صياغتها على النحو التالي :<br>(على الرقم ما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل الشركات التأمين الجديدة وفقاً لنظام يحدد الشروط التي يجب أن تتوفر لتسجيل أي شركة جديدة وعلى الشركات القائمة أن توفى أوضاعها طبقاً لأحكام النظام الجديد وخلال مدة الزمنية التي يحددها النظام ) . | إعادة صياغة المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :<br>المادة ٥٩ -<br>على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات التأمين الجديدة المستوفية لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب الوزير ووفق نظام يصدر لهذه الغاية . | المادة ٥ -<br>بأن نص المادة (٥٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-<br>المادة ٥٩ -<br>على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون إلا بقرار من مجلس الوزراء . | المادة ٥٩ -<br>بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون إلا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب من الوزير ، شريطة أن يجاوز مجموع الأقساط المتحققة في المملكة لجميع شركات التأمين وفقاً لآخر ستة مالية لها أربعة أعمال مجموع رؤوس الأموال المدفوعة لتلك الشركات معافاً إليها رأس مال أي شركة جديدة يراد تسجيلها . |

السيد الأمين العام :  
٤- تحديد موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة

حكم غير

مكونا منه الاصل